لكل شـخص الحق في مستوى من المعيشـة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن.

من: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" المادة 25.

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel
w w w . a c r i . o r g . i l

قسم التربية

رخصة للعيش بكرامة

نحن على اعتقاد بأن التربية هي مفتاح التغيير. باستطاعة التربية دفع الاعتراف بحقوق الإنسان وأهميتها، وهي القاعدة لتطوير الالتزام بحقوق الإنسان وتطوير المهارات لإحقاقها في المجتمع. التربية تستطيع أن تضع الحقوق غير المشروطة للإنسان في المركز، وأن تواجه بشجاعة وبصراحة الصعوبات التي تعترض تحقيقها. هدفنا أن يضع الأشخاص الحفاظ على حقوق الإنسان نصب أعينهم – لهم وللآخرين – في سلوكهم من الناحية الشخصية والمهنية والسياسية.

نحن نعيش في واقع مركّب فيه صراع دائم بين القيم وبين حقوق الإنسان. معرفة لغة الحقوق وفهمها تحدّ من المسّ بحقوق الإنسان.

يُبادر ويطلق **قسم التربية في جمعية حقوق المواطن في إسرائيل** سيرورات تربوية تستهدف مجموعات مختلفة وأصحاب وظائف متنوعة في المجتمع. من ناحيتنا، حقوق الإنسان هي موضوع مشترك للجميع، ومتصل بالحياة اليومية للجميع: مواطنات ومواطنون يتمّ المسّ بحقوقهم عليهم المطالبة بها، معلمون ومعلمات من واجبهم أن يُكسبوا قيم التسامح والمساواة للجيل القادم، مؤسسات مختلفة مثل الشرطة التي من واجبها أن تدافع عن حقوق الإنسان والتي من المحتمل أن تمسّ بها من خلال طريقة عملها، العاملات والعاملون الاجتماعيون الذين يساعدون المجموعات المستضعفة في المجتمع على تحقيق حقوقهم، الشبيبة والناشطون الاجتماعيون الذين يشخصون الغبن ويريدون إصلاحه .

مكـاتـب جمعيـة حـقـوق المـواطـن في اسرائيـل
مركز الجمعية: شارع نحلات بنيامين، 75 تل-أبيب 65154، هاتف: 03-5608185 ، فاكس: 03-5608165
القدس: ص.ب: 34510 القدس 91000، هاتف: 02-6521218، فاكس: 02-6521219
حيفا: هعتسمؤوت، 102 حيفا، هاتف: 04-8526333، فاكس: 04-8526331
البريد الالكتروني: mail@acri.org.il
موقع الانترنت: www.acri.org.il

حـقيـبـة تـربـويـة

مـرفـق DVD

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

قسم التربية

رخصة للعيش بكرامة

حقيبة تربوية

آذار/نيسان 2010

رخصة للعيش بكرامة - حقيبة تربوية

License for Shelter, an Educational Kit

تصميم وإنتاج: وائل واكيم
ترجمة إلى العربية: جدل ـ دار نشر
رسمة الغلاف: ستوديو أميتاي ساندي

© كل الحقوق محفوظة لجمعية حقوق المواطن (2010)

مكـاتـب جمعيـة حـقـوق المـواطـن في اسرائـيـل
مركز الجمعية: شارع نحلات بنيامين، 75 تل-أبيب 65154، هاتف: 03-5608185 ، فاكس: 03-5608165
القدس: ص.ب: 34510 القدس 91000، هاتف: 02-6521218، فاكس: 02-6521219
حيفا: هعتسمؤوت، 102 حيفا، هاتف: 04-8526333، فاكس: 04-8526331
البريد الالكتروني: mail@acri.org.il
موقع الانترنت: www.acri.org.il

This educational Kit was supported through the generosity of the NIF UK

المحتويات

مفتتح 4

مدخل

هل المسكن حق إنساني؟ 6

انتهاك حق السكان العرب بالمسكن 10

فعاليات تربوية في موضوع الحق في المسكن 17

لا شيء مثل البيت 17

سرد وقائع تمييز مُعلن مسبقا: الحق بالمسكن والمواطنين العرب في إسرائيل 23

التمييز في الإسكان 25

مشاهدة مع إرشاد للفيلم الوثائقي «ترخيص للعيش بكرامة» 28

اقتراح لفعالية أخرى: 32

ملحق 1: الحق في سكن مناسب في قانون حقوق الإنسان الدولي 33

ملحق 2: «اليوم الذي يثير فيه العرب الشغب» / حجاي إلعاد 36

ملحق 3: «ابن بيتك؟ ليس إذا كنت عربيا» / طالي نير 38

ملحق 4: سياسة هدم البيوت في القرى العربية والمدن المختلطة

ورقة موقف/المحامي عوني بنّا 40

مصادر أخرى للمطالعة 45

بدوافع الاختصار فإن المادة تاتي بصيغة المذكر علما بأنها موجهة طبعا للجنسين.

تحية للمربيات والمربين

«رخصــة للعيش بكرامة» هــي من الحقائب التربويــة الهامة التي تم تطويرها في قســم التربية في جمعية حقوق المواطن في الفترة الأخيرة. في أســاس الحقيبة, الحقّ في المســكن في إسرائيل من خلال التأكيد على التمييز المعتمد ضد المواطنين العرب في إسرائيل.

تتضمــن الحقيبة مــواد متنوعة وفيلما قصــيرا أنتجته الجمعية، ويشــكّل أداة عمــل تربوية هامة في موضوع حقوق الإنســان بشــكل عام، والحق في المســكن بشــكل خاص ـ في المدارس وحركات الشــبيبة ومنظمات المجتمع المدني وفي كل مكان. كلي أمل أن تشــجّع هذه الحقيبة المربيات والمربين والمرشــدات والمرشــدين وكل شــخص يعمل بالتربية، على أخــذ دور أكثر فعــال في التربية لحقوق الإنســان والديمقراطية. ويبدو لي أن الأمر ضروري بشــكل خاص في هذه المرحلة التي تشهد خطرا جديا على أسس ديمقراطية في الدولة.

بودّي في هذه المناســبة أن أشــكر كل مَن أســهم في تطوير المضامين وإنتاج المواد التربوية والفيلم. شــكري الخاص لعوديد تســيبوري الذي ركّز مــشروع تطوير الحقيبة ولآلاء يوســف التي ركّزت إنتــاج فيلم الفيديو «رخصــة للعيش بكرامة»، لخلود إدريس التي ركّزت العمل على الحقيبة باللغة العربية، ولأييلت غوندر التي كتبت غالبية الفعاليات ولســلمان نصر ونداء خليلية ـ خطيب اللذين شــاركا في كتابــة وتطوير الفعاليــات حول الفيلم، ليــوسي يعكوب مخرج الفيلــم وللاهالي في مجد الكــروم الذين ظهروا في الفيلم، ولنوغة عيني التي أخــذت دورا في اجتماعات لجنة توجيه المشروع ولمرزوق حلبي على الترجمة والتدقيق اللغوي ولوائل واكيم على التصميم.

شكرا خاصا أقدمه لطاقم الجمعية الذي عمل طيلة أيام السنة من أجل الدفاع عن الحقّ في المسكن. شــكرا خاصــا أقدمه لأعضاء الطاقــم الذين كتبوا مقــالات وتقارير ومذكــرات واردة في الحقيبة – لحجــاي إلعاد مدير عام جمعية حقوق المواطن، وللمحامي جــان مور والمحامية طالي نير- مديرة قســم الحقوق الإجتماعية في الجمعية وللمحامي عوني بنا – مدير قســم حقــوق الأقلية العربية في إسرائيل.

الشكر للكثيرين ممن أسهموا في تطوير الحقيبة ولم تظهر أسماؤهم هنا.

شرف حسان
مدير قسم التربية
جمعية حقوق المواطن

الحق بالمسكن

لـكل شـخص الحق في مسـتوى مـن المعيشـة كاف للمحافظة عـلى الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن.

من: "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" المادة 25.

مقدمة للمربي

تتناول الحقيبة التعليمية التي بين يديك أحد الحقوق الأساسية للغاية ـ الحق بالمسكن. فالبيت هو مكان للحياة الحميمة والأمن والخصوصية. وهو يشكل حيّزا للنمو والإبداع. إن الحاجة الإنسانية لمكان محمي وآمن، هي ربما من أكثر الحاجات الأساسية. لذلك من المفاجئ جدا الاكتشاف بأنه، خلافا لحقوق أخرى، تعتبر أهميتها أمرا مفهوما ضمنا، فإن التعبير «الحق بالمسكن» يلقى أحيانا رد الاستغراب والدهشة. لماذا يسهل أكثر قبول فكرة أن لكل إنسان الحق بحرية التنقل أو الحق بالتظاهر، فيما يصعب قبول الفكرة بأن له حق بالمسكن؟ لماذا يبدو لنا كأمر بديهي ومفهوم ضمنا أن على الدولة أن توفر التعليم لكل طفل، لكن ذلك ليس واضحا وضوح الشمس بأن على الدولة أن تهتم بتوفير سقف ومأوى لكل طفل؟ لماذا يسهل علينا أن نفهم أن الصحة هي حق وليست حاجة، وبالتالي يجب ضمان توفير العلاج الطبي والأدوية، أيضا، لمن لا يملك قرشا، لكنه يصعب أكثر علينا أن نفهم، أيضا، أن المسكن هو حق من حقوق الإنسان ـ وليس مجرد عقار ـ ولذلك يجب ضمان المأوى اللائق، أيضا، لمن لا يملك الحيلة ولا يستطيع أن ينهض بعبء وتكاليف المسكن في القطاع الخاص؟

تشمل هذه الحقيبة المقترحة سلسلة نشاطات ودروس في مواضع مختلفة ترتبط بإحقاق حق المسكن وبأهمية هذا الحق. وقد تم التركيز ولفت الانتباه على نحو خاص **للمس بحق المسكن داخل المجتمع العربي في اسرائيل**، وهو مسّ وانتهاك يتم على خلفية قومية. فعلى امتداد سنوات قيام الدولة، قامت إسرائيل بانتهاك حق المسكن للأقلية العربية. وسواء كان المقصود البدو في القرى غير المعترف بها في النقب، أم العرب في القدس الشرقية، أو سكان الجليل ـ فإن انتهاك حقوق المسكن يبرز للعيان على امتداد الخط الجغرافي لدولة إسرائيل (انظر التفاصيل لاحقا).

يطرح انتهاك حقوق المسكن للمواطنين العرب في إسرائيل، بكل الحدة والخطورة السؤال حول موازنة التوتر الكامن بين دولة إسرائيل كدولة يهودية وبين كون إسرائيل دولة ديمقراطية مؤتمنة على قيم العدل والمساواة. إننا على اعتقاد أنه بعد ن يتعرفوا على الأهمية الكبيرة للحق بالمسكن، فإنه من المهم جدا أن يواجه الطلاب الأسئلة الصعبة التالية:

- هل، وكيف يتم تطبيق التمييز تجاه المواطنين العرب في إسرائيل في مجال توزيع الأراضي، البناء والمسكن؟
- ما هي أسباب هذا التمييز؟
- ما هو الثمن الحقيقي الذي يدفعه المواطنون العرب في إسرائيل نتيجة هذا التمييز؟
- هل كون إسرائيل معرّفة كدولة يهودية – ديمقراطية يلزمها بانتهاج التمييز ضد الأقلية العربية؟
- ما هي البدائل التي يمكن اقتراحها للوضع القائم؟

لا يوجد شـك بأن هذه أسـئلة مشـحونة تفضي إلى نقاشـات سياسـية حادة. على الرغم من البعد السـياسي لهذا الموضوع فإنه من المهمّ التأكيد على حقوق الإنسـان الواردة فيه، والتناقض بين هذه الحقوق. سـيكون من السـهل جدا على الطلاب أن يكرروا مواقف سياسـية معروفة، وأحيانا أيضا طـرح شـعارات، لكن وظيفتنا كمربين سـتكون أن نطلب منهم أن يواجهـوا ويتعاملوا مع انتهاك الحق نفسه، ومع ظروف حياة المواطنين المتضررين جراء ذلك، ومع أسباب هذا الانتهاك ومدلولاته. تشـمل الحقيبة الموجودة أمامكم مقدمات، نشـاطات وفعاليات تعليمية وملاحق. تعرف المقدمات الحق بالمسـكن، وتشرح بالتفصيل حقيقة انتهاك هذا الحق في أوساط المواطنين العرب في إسرائيل. يمكن القيام بالفعاليات التربوية في الصف أو مع مجموعة شبيبة. كذلك أرفقت بالحقيبة مجموعة مقالات كملاحق، والتي يمكن اسـتخدامها كمادة للقراءة خلال الفعاليات. وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى مقالة حجاي إلعاد مدير عام جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وعنوانها "في اليوم الذي يشـاغب فيه العـرب"، التي تربط بين التمييز في إحقاق حق المسـكن وبين مظاهـر الاحتجاج عند المواطنين العرب وقمعها.

كما تم إرفاق الحقيبة بقرص يحمل عليه الفيلم الوثائقي حول موضوع "ترخيص للعيش بكرامة" من إخراج يوسي يعقوف، وكذلك أعروضات من شأنها أن تساعدك خلال الحصة أو الفعالية. يُمكن إنزال الأعروضة من موقع الإنترنيت http://www.acri.org.il/story.aspx?id=2324, فصل «الحق في السكن».

نعتقد أن مناقشة التمييز داخل المجتمع في إسرائيل هو أمر مهم للغاية وحاسم في سياق مستقبلنا كأقلية عربيه. على الرغم من صعوبة هذا النقاش، ولاسـيما في أوسـاط الشـبان، إلا أنه يجب المضي قدما في التخبطات المرافقة لمسـائل وقضايا حقوق الإنسـان، والمشـاعر القومية، والتمييز وغيرها، حتى نصل خطوة بعد خطوة إلى مجتمع أكثر واعي ومناضل لحقوقه.

نأمـل أن تكون مضامين هذه الحقيبة، عميقة وتفـرض تحديات وتحث على التفكير، وهي مع ذلك سهلة للتعليم والإرشاد. يسرنا أن تتوجهوا إلينا إذا ما واجهكم أي سؤال كان، أو تخبط ما.

بالنجاح

عوديد تسيبوري و خلود ادريس
مركزا التربية ـ قسم التربية
جمعية حقوق المواطن
odedz@acri.org.il
kholod@acri.org.il
هاتف في المكتب: 03 5608185

هل المسكن حق إنساني؟

"ليس الموضوع هنا التملك ولا الملكية على نحو عبثي ـ العقارات والممتلكات التي ثمنها في السوق هو كذا وكذا – وإنما بيت الإنسان، ومسكن عائلته. فمكان سكن الإنسان هو المكان الذي يستثمر فيه جزءا من حياته، ففي المدرسة المجاورة لبيته يتعلم أولاده، وقد يكون اختار مكان سكنه لقربه من مكان عمله، أو قرب أصدقائه، أو سعى من البداية للعيش في مكان هادئ ـ أو مكان مركزي ـ للسكن فيه، مع اعتبارات أخرى إضافية تجعل من بيت الإنسان مركزه في المجتمع". 1

يعود سبب الارتداع الذي يخلفه التعبير «الحق بالمسكن»، إلى كون هذا المصطلح لم يتجذر بعد في الخطاب العام والخطاب القضائي، ولذلك فإنه يثير كثيرا من التساؤلات وعلامات التساؤل. هل يعني الحق بالمسكن أن على الدولة أن توفر شقة لكل شخص؟ هل يعني أن لكل إنسان الحق بأن يكون مالكا لشقة أو ربما حقا مقلصا بالحصول على مأوى وسقف لمن يفتقرون لبيت؟ ما هي الظروف التي يمكن الإنسان أن يدعي فيها أنه تم انتهاك حقه بالمسكن؟ وما هي التزامات الدولة تجاه مثل هذا الشخص؟

يخلط الكثيرون بين الحق بالتملك وبين الحق بالمسكن، على الرغم من أن الحق بالمسكن لا يعني الحق بامتلاك شقة. ليس هذا الحق حق بالتملك وإنما حق اجتماعي، الحق بمسكن لائق إلى حد ما. الحق بالمسكن هو مصدر تمكين لمن لا يملكون المسكن: فهو يدافع عن الإنسان في وجه قرارات السلطات التي تمس بسقف بيته، وهو يمكّن الإنسان من مطالبة الدولة بالعمل للدفاع عن حقه في المسكن وتخصيص الموارد لهذه الغاية؛[2] وهو يُلزم السلطة بتحديد سياسة

1 القاضي ميشيل حيشين في التماس رقم 7112/93 تسودلير ضد يوسف مجلة قرارات الحكم ، مجلد م.ح (5) 550،566 (1994).

2 في جنوب أفريقيا على سبيل المثال ، يتم ترسيخ الحق بالمسكن بصورة قوية في الدستور.ذلك أن مجموعة مكونة من مئات العائلات التي انتظرت لفترات طويلة للحصول على مساعدة في المساكن العامة، التمست للمحكمة ضد نية السلطات إخلائها من منطقة كانت استوطنت فيها دون تصريح. وقد درست المحكمة الدستورية مخططات السكن في المنطقة وأصدرت قرارها بانها غير معقولة وغير كافية لضمان الحق بالمسكن للملتمسين. وألزمت المحكمة أيضا، الدولة بتخصيص وتوفير مسكن مؤقت لحين إيجاد الأرض. South Africa v. Grootboom, SA46 (CC) (2001). لمراجعة وصف وقراءة في قرار الحكم راجعوا غاي زايدمان، حقوق اجتماعية: نظرة مقارنة بين الهند وجنوب أفريقيا في كتاب: يورام رابين، يوفال شاني (محرران) الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إصدار راموت 2004.

وسلم أولويات. هذا هو السبب على ما يبدو الذي يسبب عند صانعي القرار ارتداعا يمنعهم من تطبيق الخطاب الحقوقي على مجال الإسكان. ففي غياب حق منصوص عليه ومحمي بحق المسكن يمكن للسلطات أن تعمل وفق سياسة إسكان ضبابية وغير واضحة المعالم، وتغيير هذه السياسة صباح مساء دون أي رقابة أو نقد شعبي أو قضائي.

يتناقض الحق بالمسكن أحيانا مع حقوق أخرى، مثل الحق بالملكية الخاصة، أو مع مصالح اقتصادية. وقد يشكل هذا الحق حاجزا أو كابحا ضد أساطين العقارات، وأصحاب البيوت أو الجهات المالية. ولهذا السبب، أيضا، هناك من يحاول إقصاء وإبعاد موضوع المسكن عن الخطاب الحقوقي ومنع تأثير الحق بالمسكن على القانون وعلى قواعد السوق الحر.

التمييز القائم ضد مواطني إسرائيل العرب هو الأشد حدة. فغالبية البلدات العربية تفتقر إلى خرائط هيكلية، أو أن الخرائط المتوفرة فيها متقادمة ولا توفر احتياجات السكان الأساسية للمسكن ـ ولذلك لا يمكن استصدار تراخيص بناء في البلدات العربية، فيما البناء القانوني غير مُتاح. وفي ظل هذا الوضع وفي غياب خيار آخر يتطور بناء غير مصادق عليه ومعرض للهدم بموجب قانون التنظيم والبناء. تواصل الدولة رفضها الاعتراف بوجود القرى البدوية غير المعترف بها في النقب، وتتجاهل ظروف المعيشة القاسية فيها. كما تواصل الدولة هدم بيوت مواطنيها وسكانها العرب ـ في هذه القرى وفي البلدات العربية في الشمال، في المدن المختلطة، وفي أحياء القدس الشرقية. نتيجة لذلك تبقى آلاف العائلات بدون مأوى، أو أنها تعيش في ظل خوف دائم من هدم البيت الذي يؤويها. بل إن الدولة تواصل التمييز ضد السكان العرب في مجال منح الامتيازات الاقتصادية في مجال السكن، وهي لا توفر الخرائط ولا الحلول السكنية

انتهاك حق السكان العرب بالمسكن

يشكل السكان العرب في إسرائيل مجتمع أقلية قومية وأقلية أصلية تستحق المساواة التامة في الحقوق. لكن الواقع يشير إلى أن إسرائي تميز بشكل منهجي ضد مواطنيها العرب، بما في ذلك مجال المسكن. يتجلى انتهاك حق المسكن للمواطنين العرب في إسرائيل بطرق عديدة: مصادرة الأراضي؛ النقص في الخرائط الهيكلية التي يمكن بموجبها استصدار تصاريح البناء ـ الأمر الذي يُفضي إلى البناء بدون ترخيص وبالتالي هدم المنازل؛ عدم الاعتراف ببلدات يعيش سكانها في ظروف قاسية للغاية وغير إنسانية، بدون كهرباء أو بنى تحتية؛ تمييز في توفير البُنى التحتية والخدمات للبلدات العربية؛ وغياب حلول للضائقة السكنية في البلدات القائمة. القاسم المشترك والمميز لهذه الانتهاكات هو أنها جميعا نابعة من سياسة الأراضي التمييزية التي تنتهجها إسرائيل.

ربطت لجنة أور، التي شكلت لفحص أحداث أكتوبر 2000، بشكل واضح بين سياسة الأراضي التمييزية وبين المس بحقوق المسكن. وقد قررت اللجنة بشكل قاطع أنه في السنوات الأولى لقيامها، وضعت الدولة أياديها على مساحات واسعة من أراضي العرب، وأن عمليات المصادرة كانت «موظفة بوضوح وبصورة علنية لخدمة مصالح الأغلبية اليهودية»، وخدمت أهداف الاستيطان لليهود في هذه المناطق. واعترفت اللجنة بالدور الحاسم الذي لعبته سياسة الأراضي التمييزية في خلق الضائقة السكنية عند السكان العرب.[3]

فعلى سبيل المثال، جاء في تقرير اللجنة أنه نتيجة لسياسة الأراضي هذه طرأ تقليص حاد على مساحة البلدات العربية . وقال التقرير أنه "نتيجة لذلك ازداد الازدحام والكثافة السكانية في البلدات العربية بشكل واضح. أضرت ضائقة المناطق المعدة للسكن بالأزواج الشابة التي بحثت عن مكان للسكن والعيش فيه. لم يساعدها البناء العام المعد للجمهور الواسع بصورة ملموسة. لم تقم بلدات جديدة (باستثناء بلدات بدوية) ولم يتم تحرير أراض من مديرية أراضي إسرائيل لصالح البناء العام في البلدات العربية. كما لم يحظ المواطنون العرب بشروط مساوية في قروض الإسكان ذلك أن غالبيتهم لم يخدموا في الجيش. وقد مُنع المواطنون العرب الذين سعوا للبناء على أراضيهم

3 تقرير لجنة التحقيق الرسمية لفحص المواجهات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000، أغسطس 2003، الفصل الأول، الفقرات 33-35. /http://elyon1.court.gov.il/heb/veadot .or/inside1.htm

الخاصة، التي تقع ضمن مناطق نفوذ مجالس إقليمية يهودية بفعل قوانين هذه المجالس".[4]

خلصت لجنة أور إلى استنتاجات حادة ضد الدولة في مجال التنظيم والبناء للبلدات العربية، أيضا. ومن ضمن ما حدده التقرير، فإن سياسة التنظيم والبناء الإسرائيلية، لم تشرك إطلاقا ممثلين عرب في مؤسسات التنظيم البناء، كما أن الخطط التي وضعت افتقرت لأي حساسية تجاه احتياجات السكان العرب. فنصف البلدات العربية لم تحظ بأي مخططات تنظيم وبناء، ولم تنشر خرائط هيكلية نموذجية أو خرائط لتوسيع هذه البلدات أو خرائط هيكلية من أجل توفير تصاريح البناء. وأشارت اللجنة إلى أن التمييز في مجال التنظيم والبناء، يرتبط ارتباطا مباشرا في المس وانتهاك الحق المسكن. «في أجزاء كبيرة من مناطق النفوذ لم يعط أصحاب الأراضي الخاصة تصريحا ببناء بيوت بصورة قانونية. تطورت ظاهرة منتشرة وواسعة النطاق تتمثل بالبناء بدون ترخيص، يكمن جزء منها في عدم القدرة على استصدار تصريح للبناء[...] استصدرت أوامر هدم بحق بيوت عرب في الجليل والنقب والمثلث والمدن المختلطة. ومع أنه عدم القدرة على استصدار تصريح بالبناء لم يكن دائما لأسباب تتعلق بالبناء غير المرخص، فقد تم الادعاء، أن العوامل التي تقف وراء الوضع القائم تتعلق بدوافع سياسية- أيديولوجية، وأنه نشأ وضع من التمييز ضد المواطنين العرب».[5]
يتضح إذا أن التمييز المنهجي ضد السكان العرب في الأراضي وفي التخطيط والبناء قد جرّ وراءه سيلا من الانتهاكات الشديدة للحق بالمسكن. لإحقاق العدل وشرح حجم انتهاك الحق بالمسكن عند السكان العرب يجب وضع تقرير شامل بحد ذاته عن هذا الموضوع. في الفصل القادم سنستعرض فقد انتهاكين اثنين من أكثر الانتهاكات خطورة، التي تتعلق بصلب الحق بالمسكن: شروط حياتية غير لائقة، في القرى غير المعترف بها في النقب، وهدم البيوت نتيجة للتمييز في سياسة التخطيط.
من المهم التأكيد على أنه لا يدور الحديث عن مبادرات (بناء وتجارة بالعقارات) أو عن سعي وراء جني الأرباح من قبل السكان أنفسهم. فهؤلاء يناضلون من أجل مجرد وجودهم، وكل همهم هو تأمين سقف متواضع يؤويهم. لا يدور الحديث عن قصور فاخرة تبهر الأبصار. ففي حالات كثيرة نتحدث عن براكيات، جدران أو شقق صغيرة ـ الحد الأدنى الممكن لمبنى يمكن أن يتخيله المرء سعيا للحفاظ على الحياة والأمن الشخصي وسلامة الجسد. لو كان الأمر ممكنا، ولو كان لديهم خيار قانوني، فيمكن التكهن بأنهم ما كانوا ليبنوا بدون ترخيص. ولو كانوا ميسوري الحال فلربما لم يضطروا للسكن في حي سكني كهذا بل لبحثوا عن مسكن في مكان آخر، وفي بيئة ذات مستوى وجودة أعلى وملائمة بدرجة أكبر للسكن في الألفية الثالثة. جاء في نص قرار محكمة الشؤون المحلية في رمات غان:

4 المصدر السابق الفقرة 36.
5 نفس المصدر، الفقرة 37.

« نتحدث عن سكان، غالبيتهم ليسوا من أغنياء العالم، يعيشون في المكان منذ عشرات السنين وهذا هو بيتهم ونصيبهم،وهو بحاجة لترميمات كهذه أو أخرى أو لتحسينات بفعل الزمن. يطرح السؤال ما هي مسئولية الدولة تجاههم وما هي مسئولية السلطة المحلية... كيف يمكن القول لمواطن كهذا بأن مصيره أن يتعفن سوية مع سقف بيته، وإذا رفضت ذلك وقمت بالبناء، فسيكون على المحكمة أن تصدر أمر هدم لا يمكن إصلاحه؟ وإذا رفضت تطبيق أمر الهدم تكون مذنبا »؟

شروط المعيشة في القرى غير المعترف بها – مهانة مستمرة طيلة 60 عاما

المواطنون البدو هم أقلية أصلانية، ينتمون للأقلية العربية في إسرائيل. يعيش البدو في قرى زراعية وفي تجمعات سكنية في النقب منذ عشرات السنين، ويعيش غالبيتهم هناك حتى قبل قيام الدولة. أسوة بالمواطنين العرب في إسرائيل فإن البدو هم، أيضا، ضحايا لنظام أراض ولسياسة تنظيم وبناء تمييزية، تمس مسا بالغا بحقوقهم. فقد رفضت الدولة على سبيل المثال الاعتراف بملكية البدو لأراضيهم في النقب. وتجاهلت الدولة أسلوب بيع وشراء الراضي بموجب الأعراق وقوانين العادات المعمول به عند البدو وفرضت على أراضي النقب أنظمة قوانين البيع والشراء الإسرائيلية الأمر الذي أدى إلى تأميم الراضي. وقد حول القانون المواطنين البدو إلى غزاة على أرضهم. رفضت الدولة السماح لهم بالبقاء على أرضهم التاريخية. تم نقل قسم من البدو إلى منطقة خصصتها لهم الدولة، وتم تركيز قسم منهم في عدة بلدات أقامتها الدولة لهم.[6]

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة من أجل اقتلاع البدو من أراضيهم، لا تزال هناك 39 قرية غير معترف بها في أراضي النقب، يعيش فيها عشرات آلاف الأشخاص. قسم من هذه البلدات تقوم على أراضي أصحابها التاريخية، والقسم الأخر في المناطق التي نقلوا إليها. ترفض الدولة الاعتراف بهذه القرى وتصف هذه القرى وسكانها بأنهم "رحّل". بالنسبة للدولة فإن الحديث هو عن استيطان غير قانوني يجب إخلاؤه، وتركيز السكان في بلدات قائمة. نتيجة لذلك فإن سكان هذه القرى يعيشون في حالة من عدم اليقين ومن الخوف الدائم من إخلائهم.

وادي النعيم هي إحدى هذه القرى غير المعترف بها. تمتد قصتها على امتداد الاعتراض الذي قدمته باسم السكان جمعية حقوق المواطن وجمعية «بمكوم» ـ مخططون من أجل حقوق تنظيم وبناء للسلطات التنظيم والبناء ضد الخارطة الهيكلية لمتروبولين بئر السبع، وهي خارطة تتجاهل وجود القرية والسكان.[7] ينتمي سكان قرية وادي النعيم لقبيلة العزازمة التي سكنت منطقة جبال النقب في سنوات الثلاثين من القرن التاسع عشر. مع إقامة دولة إسرائيل تم طرد الكثيرين من أبناء

6 للتوسع راجعوا : ليسوا على الخريط، Human Rights Watch ، آذار 2008. http://www.acri.org.il/pdf/hitnagduyot.pdf.

7 الاعتراض موجود على موقع جمعية حقوق المواطن، http://www.acri.org.il/pdf/hitnagduyot.pdf.

القبيلة، وفي سنوات الخمسين تم تركيز من بقي منهم في منطقة بئر السبع. منذ ذلك الوقت يعيش سكان وادي النعيم في هذه المنطقة بصورة «مؤقتة» لأنه لم يتم إيجاد حل دائم لهم. يعيش في القرية نحو 5000 شخص نصفهم تحت سن 18 عاما.

على الرغم من كون بلدة وادي النعيم بلدة غير معترف بها من قبل الدولة فإنه، وبسبب الظروف التي ذكرناها أعلاه، فإنها **بلدة قائمة** منذ أكثر من 50 عاما. أنشأت خلال سنوات الخمسين مدرسة ابتدائية عند الأطراف الشمالية للقرية. وقد أضيفت على مر السنين للمدرسة صفوف تعليمية وكذلك صفوف للمرحلة الإعدادية. يتعلم في القرية نحو 1،950 طالبا وطالبة. يوجد في القرية 11 صفا لرياض الأطفال (إلزامي وقبل إلزامي)؛ عيادة، تم تأسيسها في كانون ثاني 2006 بعد رفع التماس لمحكمة العدل العليا[8] ، وإلى جانبها يوجد مركز لرعاية الأم والطفولة؛ ثلاثة نوادي نسائية، نادي للأطفال والشبيبة، تمت إقامتها بمبادرة من السكان أنفسهم ؛ تسعة مساجد؛ وحوانيت صغيرة لخدمة العائلات في التجمعات السكنية. وقد أنشأ السكان بمبادرتهم في مركز القرية، مبنى خشبيا معد لرفاهية المجتمع.[9]

تقوم القرية على الأرض لكنها لا تظهر في الخريطة على الإطلاق. بالنسبة لدولة إسرائيل فإن الحديث هو عن أرض صحراوية خالية، ارض دولة؛ فليست القرية وحدها غير موجودة أو قائمة – وغنما أيضا السكان الذين يعيشون هناك غير قائمين. وإلا كيف يمكن أن نفسر وجود قرية في دولة متطورة في العام 2008 غير مرتبطة بشبكات المياه والكهرباء، والمجاري والهواتف أو بشبكة الطرق، كما أن سكان القرية يعانون من النقص الخطير في خدمات التعليم والرفاه الاجتماعي والصحة. كما تتجاهل سلطات التنظيم والبناء وجود القرية. وفي غياب التنظيم والبناء فإن كل بناء في القرية هو بدون ترخيص، يعيش السكان في ظروف فظيعة وتحت تهديد دائم من هدم بيوتهم وفرض عقوبات جنائية إضافية ضدهم.[10]

وإذا كان هذا غير كاف، فقد صادقت سلطات التنظيم والبناء وصدّقت في العقود الثلاثة الأخيرة على إقامة مواقع تلوث البيئة قريبا من المكان، والتي تهدد صحة السكان وحياتهم. ففي سنوات السبعين أقيمت غربي القرية، على مسافة مئات الأمتار فقط، منطقة صناعية هي رمات حوفاف – أحد أكثر المناطق الصناعية تلويثا للبيئة والصحة في إسرائيل. نتيجة لذلك فإن السكان معرضون لمكاره تتمثل بالرائحة الكريهة وتلوث الجو والأرض والماء.[11] وإذا لم يكن ذلك كافيا فقد أقيمت عام 1986 في وسط القرية منشآت لشركة الكهرباء تشمل، أيضا، عشرات خطوط التيار العالي، وكأن

8 م،ع 4540/00، عفاش ضد وزير الصحة (وقرار حكم بتاريخ 14.5.06.

9 نفس المصدر.

10 نفس المصدر.

11 راجعوا: أورلي ألمي، حياة على الحافة، تقرير من سكان ومنظمات لفحص مدى الحماية لمواطنين في حالات تسرب مواد خطرة يحدث في مصنع مختشيم في موقع رمات حوفاف 13/8/07 ت تقرير مرحلي9 أيلول 2007، تقرير من مواطنات ومواطني وادي النعيم، ولجنة بلدة وادي النعيم، مغماه يروكاه، جمعية حقوق المواطن، جمعية «بمكوم»، أطباء من أجل حقوق الإنسان وشتيل، 2007، الصفحات 39–45. في موقع جمعية حقوق المواطن: http://www.acri.org.il/pdf/ramathovav.pdf.

أحدا لا يسكن في المكان. كما أن الخطر يهدد سكان قرية بني النعيم من جهة الشرق، في منطقة رمات بيكع المخصصة للصناعات العسكرية، والتي تشكل أيضا موقعا لدفن المواد المتفجرة في إسرائيل. [12]

وادي النعيم هي مثال واحد فقط من أمثلة كثيرة على الانتهاك المنهجي والمتواصل لحق المسكن لسكان القرى غير المعترف بها في النقب. وفي هذه الأيام تعكف لجنة برئاسة القاضي المتقاعد اليعيزر غولدبرغ - على اقتراح سياسات لتنظيم الاستيطان البدوي في النقب، والتي حصلت على تفويض بإيجاد حل لمشكلة الأرض في النقب. توجهت جمعية حقوق المواطن للجنة بطلب أن يضع الحل الذي سيقترح حدا للمس بحق المسكن لسكان القرى غير المعترف بها.[13] نأمل أن تنجح لجنة غولدبرغ، خلافا للجان أخرى سابقة، في إنهاء هذه المهانة المتواصلة.

هدم بيت - هدم عائلة

يشكل هدم بيت سكني مسا خطيرا بالحق بالمسكن، ذلك أنه غالبا ما يترك العائلة بدون سقف يؤويها. البيت/ المسكن ليس مجرد سقف مادي وإنما هو مركب مهم في شخصية الإنسان وحياة العائلة. فمع هدم البيت تتطاير الذكريات والآمال. تهدم كل إمكانيات إدارة حياة طبيعية، والكسب بكرامة، والاهتمام برفاهية الأولاد؛ تهدم العائلة.

في الدولة التي تحترم الحق بالمسكن فإن هدم البيت يجب أن يكون فقط في حالات استثنائية، كحل أخير وعندما لا يكون هناك مناص. مفهوم ضمنا أنه من الممنوع هدم البيت بشكل تعسفي ،ويجب أن يتم فقط بعد إجراء قضائي ملائم.

وليس صدفة ان هدم المنازل منتشر بالأساس في البلدات العربية ، ذلك أن هدم البيوت مرتبط ارتباطا مباشرا بجهاز التنظيم والبناء. أدير جهاز التنظيم والبناء الإسرائيلي، وفقا لما حددته لجنة أور، عبر اعتماد التمييز السافر ضد البلدات العربية، بدءا بالخرائط الهيكلية، ومرورا بعدم منح تصاريح بناء غياب إشراك الجمهور العربي في مؤسسات الجهاز وانتهاء بعمليات انتقائية لجهاز فرض القانون.

يتم هدم البيوت غالبا بالاستناد إلى قانون التنظيم والبناء من العام 1965. وفقا للقانون، فإن كل بناء، بما في ذلك توسيع بناء قائم، يلزم استصدار ترخيص بناء. يشكل البناء بدون ترخيص مخالفة جنائية، وكل مبنى أقيم بدون ترخيص مصيره الهدم. ولكن من أجل الحصول على ترخيص بناء، يجب أن تكون قسيمة الأرض مدرجة في خريطة هيكلية مصادق عليها. خريطة هيكلية هي خريطة تحدد نمط الاستعمال الذي سيكون للأرض، وهناك خريطة هيكلية قطرية، ولوائية ومحلية.

12 نفس المصدر.

13 **حقوق السكان العرب في النقب** – ورقة عمل قدمت للجنة الحكومية لإيجال حل لمشكلة الاستيطان البدوي في النقب، حزيران 2008، في موقع جمعية حقوق المواطن http://www.acri.org.il/pdf/goldberg.pdf.

للحصول على تصريح بالبناء هناك حاجة لخريطة هيكلية محلية مفصلة ومصدّقة.[14]

وفي وضع لا تقوم به مؤسسات التنظيم والبناء على مدار عشرات السنين بوضع مخطط للبلدة، ولا تتوفر لها خريطة هيكلية، أو في حالة كون الخريطة الهيكلية تعكس رغبة بتركيز السكان العرب في مساحة محددة ومقلصة ولا تعكس الواقع الفعلي ـ وبضمن ذلك الزيادة الطبيعية ـ لا يمكن الحصول على رخص للبناء. في مثل هذا الواقع تتطور ، لعدم وجود مخرج أو خيار آخر عمليات البناء غير المرخص وتبدأ عمليات هدم البيوت. هذا هو وضع بلدات عربية كثيرة. هذه هي مأساة عائلات عربية كثيرة، هدمت بيوتها.[15]

بدأت المحاكم في الفترة الأخيرة تتطرق في أحكامها إلى هذا الواقع، والتي يرجى بأن تشكل مؤشرات تجاه نحو التغيير الإيجابي. ففي شباط 2008 أصدرت المحكمة اللوائية في تل أبيب قرارها بمنع تنفيذ أمر هدم لبيت في حي برديس دكا في يافا، لأنه، وعلى مدار 10 سنوات، لم تكن هناك خريطة هيكلية نافذة للحي ولم يكن بالإمكان الحصول على ترخيص للبناء. وقررت المحكمة : «أنه يجب تقديم للمحاكمة أو إصدار أمر هدم فقط بح شخص توفرت له خياران للعمل قانوني وغير قانوني لكن اختار الطريق غير القانوني».[16]

بعد وقت قصير من إصدار محكمة الصلح في حيفا قرارها بأنه يجب تبرئة ساحة متهمين بالبناء غير المرخص، وإلغاء أوامر الهدم/ لأن أراضي البلدة التي يعيشون فيها، مدينة الكرمل (المقصود هو قريتي دالية الكرمل وعسفيا) لم تخطط كما يجب على مر السنين، وسادت في المكان «فوضى تنظيم وبناء».[17]

في آذار 2008 أصدرت محكمة الصلح في بئر السبع قرارا بمنع هدم بيوت أنشئت في قرية بدوية غير معترف بها ولم يتم وضع تنظيم وخطط بناء لها. قررت المحكمة أنه على الرغم من أن البناء يناقض الخارطة الهيكلية القطرية، إلا أن هناك حاجة بمصلحة مشتركة خاصة أخرى من أجل إقرار الهدم، لا سيما على ضوء حقيقة كون هذه البيوت مسكونة بأناس منذ سنوات طويلة ولم يطلب منهم أبدا أن يخلوا هذه البيوت. [18]

في الحالات الثلاثة أعلاه، امتنعت المحاكم عن الإشارة إلى التمييز كأساس لهدم البيوت، ولكن ليس بسبب كون الملفات الثلاثة تتعلق بأحياء يقطنها سكان عرب.

14 نشرة معلومات من جمعية حقوق المواطن ومنظمة بمكوم، http://www.acri.org.il/pdf/destroy.pdf.

15 لتجسيد الأمر راجع قصة سميح سلامة من مجد الكروم في شريط الفيديو الذي أنتجته جمعية حقوق المواطن في ذكرى يوم الأرض 2008، http://www.acri.org.il/camp/clips/landday2008heb.wmv.

16 راجع قرار الحكم (محكمة لوائية تل أبيب) 80137/07 دقة ضد بلدية تل أبيب (القاضية د. ميخال أغمون-غونين، بتاريخ 4.2.08. وتم تقديم استئناف ضد القرار للمحكمة العليا).

17 م.ج (محكمة صلح حيفا) 4420/04 دولة إسرائيل ضد حديد (القاضي دانييل فيش، بتاريخ 20.2.08).

18 محكمة الصلح في بئر السبع، أبو شحيطة ضد دولة إسرائيل (القاضي يسرائيل إكسلارد، من يوم 2008/3/5).

في القدس الشرقية، أيضا، تنتشر طاهرة هدم البيوت النابعة منالتمييز في سياسات التخطيط. التمييز القدس الشرقية هي منطقة محتلة، ولكن على أثر ضمها لإسرائيل تم تطبيق قوانين التنظيم والبناء الإسرائيلية فيها[19]. فقد كان هناك فراغ تخطيطي في القدس الشرقية منذ العام 1967 وتم ملؤه جزئيا وبصورة تدريجية فقط وببطء. لم يتم إعطاء خطط التخطيط الأردنية أية مكانة قانونية، ولكن لم يتم، أيضا، وضع خطط بديلة. صدرت رخص البناء بتقتير شديد، وفق اعتبارات السلطات حسب كل حالة وحالة، مع اعتبار الخطط الأردنية مجرد خطوط عامة غير ملزمة. فقط في العام 1977 أقرت للمرة الأولى خريطة هيكلية في المدينة، ولكن لم يكن ممكنا استصدار رخص بناء بالاعتماد عليها. وحتى عندما بدأت لجنة التنظيم والبناء المحلية في أواخر سنوات السبعين بوضع خطط بناء، فإن نصف الأراضي تقريبا التي ظلت تابعة لملكية السكان العرب بعد المصادرة بقيت بدون تخطيط، ولم يكن ممكنا البناء عليها وفق رخص بناء. فقد تم تعريف نحو 35% من الأراضي في الأحياء العربية في القدس الشرقية كمناطق طبيعية مفتوحة الأمر الذي قلص أكثر المساحات المعدة للسكن.

وحتى في المناطق التي شملها التخطيط للبناء، فقد كانت نسب البناء الممنوحة (النسبة المئوية المسموح البناء عليها من مجمل مساحة قطعة الأرض، بما في ذلك البناء للأعلى) منخفضة جدا مقارنة بنسب البناء في المناطق اليهودية. ففي القدس الشرقية تراوحت نسبة البناء بين 35%-75% بينما وصلت نسبة البناء للشقق السكنية المسموح بها في غربي القدس بين 75%-150%، وفي حالات كثيرة كانت أعلى من ذلك بكثير. نتيجة لهذا التمييز لا يوجد في القدس الشرقية حل يستوفي احتياجات السكان السكنية، وهناك ظاهرة آخذة بالاتساع تتمثل بالبناء غير المرخّص. إنها الضرورة التي يفرضها الواقع في ظل غياب تنظيم لائق ومحدث يلائم احتياجات السكان. ومن هنا إذن هدمت الدولة خلال السنوات عشرات البيوت في حي جبل المكبر. عائلات كاملة تحولت بدون مأوى وحكم عليها بالعيش باكتظاظ في بيوت معارفها وبالمس بكراماتها. في تشرين الثاني 2009 قدمت جمعية حقوق المواطن التماسا إلى المحكمة العليا بطلب حظر هدم البيوت في الحي وإصدار الأمر لبلدية القدس وجهات أخرى يقضي بالمبادرة خلال ثلاث سنوات إلى إجراء تخطيطي لائق يستجيب لاحتياجات الحي.

19 لمراجعة تحليل شامل حول وضع التنظيم والبناء في القدس الشرقية راجعوا: ناتي مروم، **فخ تخطيطي: سياسة التنظيم ، تنظيم الراضي، ورخص البناء وهدم البيوت في شرقي القدس**، جمعية بمكوم- مخططون من أجل حقوق تخطيط وجمعية عير شاليم- القدس، 2004، http://www.bimkom.org/dynContent/articles/Deadlock%202.1.pdf.

فعاليات تربوية في موضوع الحق بالمسكن

لا شيء مثل البيت

حجم المجموعة: مجموعة بكل حجم.
استعراض: خلال هذه الفعالية، يتعرف المشاركون على أبعاد مختلفة للحق بالمسكن، من خلال فعاليات إبداعية تتمثل ببناء مجسم «لمسكن لائق».
حقوق ذات صلة: الحق بالمسكن، الحق بالأمن الشخصي، الحق بالخصوصية، الحق ببناء أسرة، الحق بالصحة وغيرها.

أهداف:

- التعرف على أبعاد مختلفة للحق بالمسكن اللائق.
- معرفة الإشكالية والتعقيدات المرهونة بالتزام الدولة بضمان الحق بمسكن لائق.
- معرفة قضايا في الواقع الإسرائيلي مرتبطة بالحق بمسكن لائق.

مواد:

- ورقة عمل: البيت بالنسبة لي..» (مرفق في نهاية الفعالية)
- مجـلات علمية، أوراق، بريسـتول، علب كرتـون، ألوان غراء، مقص، ألواح كرتون وما شـابه (يمكن أن نطلب مسبقا من المشاركين إحضار هذه المواد للقاء).

سير الفعالية:

القسم أ: استهلال- البيت بالنسبة لي هو ... (20 دقيقة)

وزعوا على المشاركين ملق رقم 1- **: البيت بالنسبة لي هو**.. واطلبوا منهم إكمال الجمل.

2. افتحوا نقاشا قصيرا في المجلس: اطلبوا من المشاركين التعاون في الجمل التي أكملوها. انتقلوا من خلال الجمل التي أكملها المشاركون إلى السؤال التالي:

- ما هو البيت بالنسبة لكم؟ ما هي الاحتياجات التي يوفرها لكم البيت؟

- يمكن لوجود البيت أن يوفر لنا احتياجات مختلفة:
- احتياجات مادية من الحماية والأمن
- احتياجات نفسية – خاصة وفضاء شخصي
- احتياجات اجتماعية – لقاء أفراد الأسرة والأصدقاء
- ما هي مدلولات الحياة بدون بيت؟ كيف سيبدو أسبوع في حياة إنسان لا يملك مكانا يعيش فيه؟
- كيف يمكن لوجود أو انعدام البيت أن يؤثر على أبعاد مختلفة في الحياة؟ (على القدرة على التعلم، على إيجاد عمل، المشاركة في الحياة الثقافية والترفيه، تكوين أسرة، أن يكون صحيا ومعافى وغيرها)

قسم ب: ما هو المسكن اللائق؟ (عمل في مجموعات+ نقاش أمام المجلس: 35 دقيقة)

1. بالاعتماد على النقاش الذي أجري في القسم السابق، فقد شرحوا أنه بسبب الأهمية الكبيرة ل» البيت» في الحياة اليومية لنا جميعا، فإن الحق بمسكن دائم حظي باعتراف بصفته جزء من الحق بمستوى حياة كريمة(المادة 11 من معاهدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
يطرح السؤال ما هو **المسكن اللائق؟** هل نتحدث فقط عن سقف يؤوي الإنسان أم أن هناك مركبات أخرى في هذا الحق؟ اطرحوا هذا السؤال أمام المشاركين، ولكن لا تبدؤوا نقاشا حول هذا الموضوع في هذه المرحلة.
2. قسموا المشاركين على مجموعات مكونة من 3-5 مشاركين. مهمة كل مجموعة هي بناء نموذج لـ»لمسكن اللائق» يعكس فهم أفراد المجموعة وإدراكهم لهذا المصطلح.
يجب بناء النموذج بمساعدة المواد المختلفة التي أحضرت للقاء.
المجموعات التي تفضل عرض المصطلح بطرق أخرى، يمكنها القيام بذلك (مثلا من خلال قصيدة، لعبة أدوار وما شابه).
دعوا المشاركين يفكرون بالأبعاد المختلفة والمنوعة التي يمكن أن تكمن في فهم وإدراك المصطلح «مسكن لائق».
يمكن عند الحاجة أن تساعدوا من خلال طرح أسئلة موجِهة مثل:
   - ما هي البُنى التحتية والخدمات التي يجب أن تتوفر في كل بيت؟
   - ما هو الثمن المعقول للبيت (لا حاجة لذكر مبلغ معين وإنما صياغة مبدأ موجه).
   - ما هو البيت الملائم للسكن؟ ما هي الأخطار التي يجب أن يحمينا منها البيت؟
   - ماذا عن البيئة التي يجب أن يقع فيها البيت؟ ماذا يجب أن تشمل؟
   - هل يجب أن يلائم البيت ثقافة ساكنيه؟ بأي شكل؟
3. إشراك الهيئة العامة:
4. اطلبوا من المجموعة أن تعرض النموذج الذي صنعته مع إعطاء شرح للأبعاد المختلفة

"للمسكن اللائق" التي فكروا فيها.

5. اكتبـوا على اللوح ملخص للأبعاد التي طفت من الشروح المختلفة للأبعاد المختلفة "للمسـكن اللائق" التي فكر فيها أفراد المجموعة.
6. مع انتهاء العرض يمكن تلخيص الأبعاد المختلفة "للمسكن اللائق" على النحو التالي:
   - سند قانوني للسكن في البيت- حتى يحمي سكانه من الإخلاء، والتهديدات الأخرى.
   - توفـر بنى وخدمات ضرورية للصحة، والسـلامة والراحة- يجب أن يشـمل البيت تزويد مياه الشرب، غاز للطهي، تدفئة، إنارة، منافع ومراحيض ومنشآت لساعات الطوارئ.
   - قـدرة اقتصادية لشراء أو اسـتئجار البيت- يجب ألا يعرض ثمن السـكن اللائق للخطر إحقاق حقوق أخرى للإنسان.
   - ملائـم للسـكن - يجب أن يحمي البيت سـاكنيه من أخطـار مثل البرد، الحـر، الأمطار، الرطوبـة أو عوامـل أخرى يمكن لها أن تشـكل خطرا على الصحة. يجـب أن يوفر البيت فضاء مناسبا لساكنيه.
   - موقع - يجب أن يقع المسكن في مناطق تمكن الوصول إلى فرص للعمل، خدمات صحية، خدمـات تعليم وخدمـات اجتماعية أخرى. ولا يجوز أيضا بناء مسـاكن في مناطق عالية التلوث البيئي.
   - ملاءمة ثقافية - يجب أن يلائم البيت المميزات الثقافية لساكنيه. يجب الحفاظ على مميزات ثقافية للمسكن وفي الوقت ذاته ضمان وجود المنشآت التي تضمن مستوى معيشة لائق.

قسم ج: نقاش أمام الهيئة العامة

- هل تعتقدون أن تطبيق الإدراك لمفهوم «مسكن لائق» سيكون مختلفا في دول مختلفة؟ بماذا؟
- عندما تعترف دولة بالحق بمسكن لائق، ما هي دلالات هذا الاعتراف؟ بماذا يلزم ذلك الدولة؟
- هل الدولة ملزمة ببناء بيوت لجميع السكان؟ هل على الدولة أن توفر بيوتا مجانية للسكان؟ متعارف عليه التطرق لعدد من التزامات الدولة بشان الحق بالمسكن:
- على الدولة أن تتخذ كافة الوسائل المتاحة لها ليكون لكل إنسان إمكانية لضمان الحصول على مسكن.
- الدولة تحمي وتحسن جودة المسكن ولا تهدم البيوت.
- يُحظر على الدولة ساعة تأمينها كل هذه الشروط أن تميز ضد أي شخص مهما يكن انتماؤه، بمعنى أنه لكل إنسان الفرصة المماثلة لاقتناء أو استئجار مكان سكن.
- ما هي حقوق الإنسان الأخرى المرتبطة بموضوع الحق بالمسكن؟
- يمكـن أيضا التطرق للحق بالأمن الشـخصي، الحق بالخصوصية، الحـق بتكوين أسرة،الحق بالصحة وغيرها.

اقتراحات لفعاليات مكملة:

إجراء بحث حول واحدة من القضايا المتعلقة بالحق بالمسكن في إسرائيل
المرحلة الأولى: طرح كم هائل منا المسائل:
يعيش كثيرون من سكان إسرائيل ومواطنيها في ظروف سكن غير لائقة أو بدون مسكن على الإطلاق. اسألوا المشاركين عن القضايا التي تتصدر جدول الأعمال اليومي للجمهور في إسرائيل بالنسبة للحق بالمسكن؟
مسائل رئيسية:

- الضائقة السكنية للأمهات لعائلات أحادية الوالدين.
- المتضررون من قروض الإسكان.
- سكان الشوارع في إسرائيل.
- المس بالحق بالمسكن اللائق – البلدات البدوية
- المس بالحق بالمسكن اللائق – قرى غير معترف بها
- هدم البيوت غير القانونية لمواطنين عرب – اللد كمثال.
- المساكن الجماهيرية.
- الكوارث الطبيعية (في إسرائيل، غمر البيوت بالمياه جراء الأمطار).

المرحلة 2: اختيار موضوع:
اطلبوا من كل مشارك أو مجموعة اختيار قضية معينة يريدون بحثها.

المرحلة 3 : إعداد قائمة بالأسئلة التي عليهم التطرق إليها؛
فيما يلي أسئلة ممكنة:

- ما هي القوانين المتوفرة في إسرائيل حول الحق بالمسكن؟
- ما هي المشكلة الاجتماعية (وصف المشكلة، معطيات عنها)؟
- ما هو مصدر المشكلة، كيف نشأت؟
- ما هي مطالب الطرفين؟
- كيف يشكل الوضع الراهن مسا بالق بالمسكن؟
- فيما إذا بقي الوضع كما هو، كيف يمكنكم تصور حياة الأشـخاص الذين ينتمون للمجموعة المغبونة بعد 10 سنوات؟
- هل تم تنظيم وخوض نضالات اجتماعية؟ وإذا كان الجواب نعم فكيف تمت وكيف انتهت؟
- أيـة اقتراحات للحـل يمكن أن تقترحوها؟ من المسـئول عن تطبيق الحلـول المختلفة؟ ما هي قدرتكم ودوركم في التأثير على تغيير الوضع؟

مرحلة 5: بحث عن مصادر للبحث:
يوصى باستخدام قصاصات من الصحف وتقارير منظمات للتغيير الاجتماعي. تظهر في ختام الفعالية قائمة أولية بالمصادر.

المرحلة 6:البحث وتحرير المادة.
يمكن أن نطلب من التلاميذ عرض المادة في بحث مكتوب، أو عرض شرائح، أو إقامة عرض بكل طريقة أخرى.
إمكانية أخرى – يوم دراسي

يمكن عقد يوم دراسي في المدرسة مع ممثلي منظمات اجتماعية، ممثلي نضالات اجتماعية و/ أو ممثلي السلطة والبحث في قضية الحق بالمسكن. يستحسن تمكين المشاركين أن يكتشفوا بأنفسهم مع من يريدون الاجتماع، وإعداد الأسئلة للمناقشة وإدارة اللقاء نفسه. بعد اليوم الدراسي يمكن إعداد لوحة جدارية أو صحيفة مدرسية تعرض القضايا التي طرحت في اللقاء.

ملحق رقم 1:

البيت بالنسبة لي هو ...

البيت هو المكان الذي فيه ...

.....

.....

.....

الغرفة المحببة إلي في البيت هي...

.....

.....

.....

في البيت أشعر بـــ...

.....

.....

.....

لو لم يكن عندي بيت ...

.....

.....

.....

عندما أفكر ببيتي أشعر....

.....

.....

.....

سرد وقائع تمييز مُعلن مسبقا:

الحق بالمسكن والمواطنين العرب في إسرائيل

أهداف

1. التعرف على الحق بالمسكن، وفهم أن المسكن ليس فقط عقار وإنما أيضا- وبالأساس- حق.
2. الاطلاع على انتهاك الحق بالمسـكن عند مواطنـي إسرائيل العرب والتمييز المتواصل ضدهم في مجال تخصيص الأراضي ورخص البناء.
3. اسـتيضاح خلفية التمييز تجاه المواطنين العرب في الدولة في مجال المسـكن، وربطه بانتهاك حقوق الإنسان الأخرى لهذه المجموعة السكانية.

الشريحة المرفقه للدرس يمكن إنزالها من العنوان التالي:
http://www.acri.org.il/HRkit/arabic/ppt/housing-ar.ppt

سير الدرس (نحو ساعة ونصف)

منهج استهلالي: أنا عائد للبيت (10 دقائق)

- يرسـم المعلم على اللوح رسم عشوائي للبيت. يقسم المشتركين إلى مجموعتين تتنافسان بينهما حول في إيجاد أكبر عدد ممكن من القصائد التي تظهر فيها كلمة بيت (مثل «هنا ولدت؛ أرض إسرائيل لي؛ أنا عائد للبيت وغيرها»غريب في مدينة بعيدة»لمحمود درويش من ديوان العصافير تموت في الجليل,»بأسناني»لتوفيق زياد,»حطو حجار فوق حجار»مرزوق حلبي).
- لماذا توجد باعتقادكم قصائد كثيرة تظهر فيها كلمة "بيت"
- لماذا، باعتقادكم، يسـم أطفال صغار رسومات كثيرة جدا للبيت، مثل هذا الرسم الذي رسمته على اللوح؟
- ماذا يخطر على بالكم عند سماع كلمة "بيت"؟

عرض الموضوع

"البيت" هو مصطلح ذو دلالة مهمة جدا بالنسبة لنا، فهو يمثل الأمن، والخصوصية والاستقرار. في اللقاء الحالي سنركز على **الحق بالمسكن** وسنحاول فهم مسئولية الدولة تجاه مواطنيها في هذا المجال.

رسم كاريكاتوري (5 دقائق)

يلفت المعلم انتباه التلاميذ إلى كاريكاتير يظهر فيه بيت مهدم وعائلة تنظر إليه.

- ما الذي يحدث في الرسم؟
- ما هي المشاعر التي يبثها الرسم؟
- حاولوا تخمين الأسباب التي أدت لهدم البيت؟

نقاط للمناقشة بعد الفعالية (20 دقيقة)

- ما هي باعتقادكم إسقاطات المس بالحق بالمسكن؟ هل هناك حقوق أخرى يمكن أن تتضرر بعد هذا المس؟ (الهدف هو إظهار أن الحق بالمسكن هو أساسي ويؤثر على حقوق أخرى كثيرة - سيلاقي الولد صعوبات في ممارسة الحق بالتعليم إذا لم تتوفر عنده طاولة لإعداد دروسه عليها؛ قد يتعرض للمرض إذا لم تكن عنده جدران تحميه في الشتاء؛ لا يملك فرصة لخصوصيته في غياب حاجز يفصله عن الشارع وما شاب ذلك).
- هل باعتقادكم، الدولة مسؤولة عن توفير مكان للسكن لكل مواطن؟
- هل من الممكن أن يكون موضوع المسكن في الواقع مسألة اقتصادية خاصة ليس على الدولة التدخل فيها؟ لنفترض أن أصحاب الشقق في البلاد قرروا رفع أجرة المسكن لأسعار عالية جدا، وقاموا "برمي كل من لا يستطيع الدفع للشارع" – أليس هذا حقهم؟ فهذه الشقق هي ملكهم أصلا! في المقابل وتماما مثلما يوجد للإنسان حق بالتمتع من ممتلكاته، فإن للإنسان الآخر أيضا الحق في العيش تحت سقف يحميه. كيف يمكن باعتقادكم الموازنة بين هذين الحقين؟

يقرأ المعلم مقطعا من تقرير "جمعية حقوق المواطن" حول موضوع الحق بالمسكن:

> يثير التعبير «الحق بالمسكن» نوعا من ردة الفعل الرادعة. لماذا يسهل أكثر أن نقبل بأن للإنسان الحق بالتظاهر ومن الصعب تقبل أن له حقا بالمسكن؟ لماذا يبدو لنا مفهوم ضمنا أن على الدولة أن توفر التعليم لكل طفل، لكنه ليس واضحا بنفس الدرجة أن على الدولة أن تهتم أيضا بتوفير سقف لكل طفل؟ لماذا يسهل علينا أن نفهم أن الخدمات الصحية هي حق من حقوق الإنسان وليس مهنة وتجارة، ولذلك يجب ضمان وتأمين العلاج الطبي والدواء أيضا لمن لا يملك المال، ولكن يصعب علينا بدرجة أكبر أن نفهم أن المسكن أيضا هو حق من حقوق الإنسان – وليس فقط عقارات – ولذلك يجب تأمين وضمان سقف لائق أيضا للفقراء»؟

- ما رأيكم في هذا الاقتباس الذي قرأتموه؟
- تحدثنا لغاية الآن عن المس في الحق بالمسكن للأفراد. هل تعتقدون أنه يمكن الحديث عن المسّ بمجموعة معينة في المجتمع الإسرائيلي، أكثر من مجموعة ثانية؟

التمييز في الإسكان

الأهداف:

إطلاع الطلاب من خلال فعالية لعب على معلومات حول خرق حق السكن، التقليل من معارضة الطلبة اليهود للتداول في التمييز ضد العرب.

السيرورة:

يتوزّع المشتركين إلى مجموعتين تتنافسان فيما بينهما ضمن لعبة عنوانها»حق السكن لدى المواطنين العرب في إسرائيل». الإجابة الأقرب إلى المعطيات الحقيقية هي الإجابة الفائزة. أسئلة اللعبة:

- كم ضعفا زاد السـكان العرب منذ العام 1948؟ كم زاد اتسـاع الأرض التي يملكها السـكان العرب في الفترة المذكورة؟ (زاد عدد السكان ثمانية أضعاف بينما قلت الأرض بالنصف).
- مـا هي نسـبة العـرب من مجمل السـكان في الدولـة؟ (18%) ما هي مسـاحة مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية في الدولة؟ (أقلّ من 2.5%).
- تملـك الكـيرن كييمت ليسرائيـل حوالي 13% مـن أراضي الدولة. ما هي نسـبة الأراضي منها المؤجّرة للعرب؟ (صفر. أراضي الكيرن كييمت تؤجّر لليهود فقط).
- ما هو عدد البلدات اليهودية الجديدة التي أقيمت منذ قيام الدولة؟ ما هو عدد البلدات العربية الجديدة التي أقيمت منذ قيام الدولة؟ (يهودية ـ أكثر من 600، عربية ـ صفر).
- ما هو موقف الدولة من البلدات العربية التي كانت قائمة منذ ما قبل العام 1948؟ هل تعترف بهـا أم لا؟ (الدولة لا تعترف بقسـم من البلـدات وعليه فهي ترفض ربطها بشـبكة الكهرباء والماء، تسعى إلى هدم البيوت وإخلاء المواطنين).

مرحلة ب: نقاط للنقاش في ضوء المنهج (10 دقائق)

- إلى أي مدى كنتم على معرفة بالمعلومات التي اطلعتم عليها الآن؟
- كيف تشعرون في أعقاب الاطلاع على المعلومات؟

مرحلة ج: محاكم صورية (25 دقيقة)

يتوزع الصف إلى أربع مجموعات. مجموعتان تمثلان الدفاع والادعاء في ملف موضوعه هدم بيوت، والمجموعتان الأخريان تمثلان ادعاء ودفاعا في ملف موضوعه شروط المعيشة في القرى غير المعترف بها. تخصص للمجموعات 10 دقائق لغرض دراسة تفاصيل الملفّ وإعداد الادعاءات. النقطة الأهمّ هي في توضيح **الأسباب التي تبرر التمييز.**

تفاصيل الملفّ: شروط المعيشة في القرى غير المعترف بها في النقب

يعيـش غالبيـة البدو في النقب قبل قيـام الدولة. خلافا للمعتقد السـائد فـإن غالبة البدو غير رحّل بل يعيشـون في قرى ثابتة سـنوات طويلة. ادعت الدولة أن البدو ليسوا أصحاب الأراضي التـي يعيشـون عليها. أممـت الدولة الأراضي ورفضت السـماح لهـم بالبقاء على أراضيهم الأصلية.

ظلـت في مناطق النقـب في الوقت الراهن 93 قرية غير معترف بها يعيش فيها عشرات آلف المواطنين. تسعى الدولة إلى إخلاء السكان إلى قرى أخرى. مثلا، يعيش سكان وادي النعم في النقب منذ القرن التاسع عشر. وعندما أقيمت الدولة تم تركيزهم في منطقة بئر السبع. منذ ذلك الحين لم تُقام لهم بلدة دائمة. البلدة قائمة في منطقة بئر السـبع إلا أن الدولة تتجاهل وجوده. فالقرية لا تظهر في الخرائط، ليس فيها شبكة كهرباء، أو ماء، أو مجارٍ أو هاتف. في السـنوات الأخيرة أقرت الدولة إقامة منشـآت ملوّثة بجانب القرية تبثّ مواد سامة تهدد حياة سكان القرية.

أسئلة للادعاء:

- أي الحقوق تم خرقها في هذه المرحلة؟
- ما هي أبعاد الوضع الحالي؟
- ما الذي تطالبون الدولة بفعله؟
- ما هي تسويغات مطالبكم؟

أسئلة للدفاع:

- كيف يُمكن تبرير الوضع القائم؟
- أي الحقوق يُمكن أن تُمسّ إذا تم الاعتراف بالقرى غير المعترف بها؟
- ما الذي يسبب تمييز الدولة بحق مجموعة سكانية كاملة؟

تفاصيل الملف: هدم بيوت

يُمكن هدم بيت بموجب القانون إذا بُني بغير ترخيص من الدولة. حتى يُمكن الحصول على ترخيص بناء في تجمّع سكاني ينبغي أن يكون للبلدة خارطة هيكلية تحدد أين يُمكن البناء وأيـن لا يُمكـن. للكثير من القـرى العربية لا توجد خارطة هيكلية. عمليـا، مَن يبني بيته في بلدة كهذه أو مَن يوسـع بيته القائم في أعقاب ولادة طفل جديد، فهو يخالف القانون! تدعي الدولـة أنه بالإمكان هدم بيوت بنيت بغير ترخيص بينمـا يدعي المواطنون العرب أن الدولة هي المذنبة في عدم وجود خارطة هيكلية وينبغي عدم اتهامهم هم على مجرّد بناء بيوت لهم. سكان القدس الشرقية يدعون أن البلدية تعتمد سياسة تمييز ضدهم. ففي حين يُمكن البناء

في القدس الغربية على 57% من مســاحة الأرض فإن البناء في القدس الشرقية مســموح على 53% فقط من الأرض. من يريد بناء بيته يُضطر لمخالفة القانون ويعيش في ظل خوف دائم أن يُهدم بيته.

أسئلة للادعاء:

- أي حقوق تُنتهك بسبب الوضع؟
- ما هي إسقاطات الوضع الحالي؟
- ما الذي تطالبون الدولة به؟
- ما هي مسوغات مطالبكم؟

أسئلة للدفاع:

- كيف يُمكن تبرير الوضع القائم؟
- أي الحقوق يُمكن أن تُمسّ إذا تم الاعتراف بالقرى غير المعترف بها؟
- ما الذي يسبب تمييز الدولة بحق السكان؟

نقاط للمناقشة في أعقاب المنهجية (15 دقيقة)

- ما هو، حسب رأيكم، سبب المسّ في حق السكن للعرب في إسرائيل؟
- هــل الرغبة في الحفاظ على الدولة دولة يهوديــة يوجب أن تكون الأرض بملكية يهودية فقط؟ ألا يُمكن الحفاظ بطرق أخرى على يهودية الدولة؟
- دولة إسرائيل معرفة على أنها "دولة يهودية ديمقراطية". إلى أي مدى أنتم مســتعدون للمس بالجوهــر الديمقراطي للدولــة (الذي يمنع التمييز، عدم المســاواة والمس بالحق في المســكن) لصالح جوهرها اليهودي؟
- هل أنتم على استعداد للتفكير بحل مؤقت أي كان للمشاكل التي تعرفتم عليها اليوم؟
- كيف ينبغي التصرف عندما نشــخص مظاهر تمييز ضــد الأقلية؟ ما هو الأمر الصحيح الذي ينبغي القيام به؟

مهمة للتلخيص

أجيبوا على الأسئلة التالية:

- كيف تبدو، حسب رأيكم، حياة طفل في قرية لا تعترف بها الدولة؟ بماذا تشبه حياته حياتكم؟ بماذا تختلف؟
- لو أنه، لا ســمح اللــه، كان عليكم أن تُخلوا بيتكم أو تقلّصوا بشــكل حاد مســاحة البيت، أي الأمور كانت ستكون مهمة لكم بوجه خاص، وكنتم تصرون على الحفاظ عليها؟

مشاهدة مع إرشاد للفيلم الوثائقي

ترخيص للعيش بكرامة

الفيلم:

الفيلم فيلم وثائقي قصير بطول 15 دقيقة يعرض التمييز بحق المواطنين العرب في إسرائيل بسبب سياسة مصادرة الأراضي، هدم البيوت، والمسّ بكثير من الحقوق مثل الحق في الملكية والحق في البناء والمسكن والحق في العمل والحق في حرية التعبير.

يعرض الفيلم طريقة هدم بيت المواطن سميح سلامة وسياسة المس بحقوق المواطن العربي والشكل العملي للمسّ بالاحتياجات الأساسية للسكن ويجسّد شعور الاغتراب الذي يعانيه المواطن العربي في إسرائيل.

أهمية استعمال الأفلام وميزتها:

تشكل الأفلام بشكل عام أداة ووسيلة تعليمية شيقة ومثيرة لدى الشباب وأثرها أكبر من كل وسيلة مألوفة أخرى. إلا أنه إذا لم نعرف كيف نستعملها للأغراض التي أعدت من أجلها بدون حوار ونقد فإن الأمر قد ينعكس سلبا على المشاهد وقد يُفضي إلى سلوك سلبي عبر التماثل العاطفي الزائد مع شخص أو حدث في الفيلم. من شأن هذا الأمر أن يمسّ عملية التعلم وأن يمنع تحقيق الهدف الذي أعدّ الفيلم لتحقيقه.

لغرض التقليل من هذا الخطر ولغرض الاستفادة القصوى من الفيلم نقترح الفعالية التالية للصف.

بعد محاور عامة للنشاطات:

1. من أجل نقاش مثمر منفتح بنّاء وممتع في الصفّ ينبغي التصرّف بمسؤولية وانفتاح، باحترام وتسامح مع آراء أخرى. ينبغي عدم رفض أفكار وآراء والتأكيد على جو من التفاهم المتبادل والامتناع عن نقاشات عبثية.
2. من المهم بدء النقاش في أسئلة عن الفيلم وخلفيته.
3. ينبغي الإبقاء على مسافات زمنية للنقاشات وطرح أفكار، ينبغي عدم إعطاء "إجابات جاهزة" لأن أفكار حقوق الإنسان لا تطيق "إجابات جاهزة".
4. وظيفة المعلم/المرشد الأساسية فتح حرية التعبير للجميع، إسماع آراء – ومصالح أخرى – كل

هذا يُغنى النقاش.

5. على المعلّم/المرشـد أن يُبرز أنـه لا توجد إجابات مطلقة، صحيحـة و/أو أخرى أقل صحةً في مجال حقوق الإنسان.
6. ينبغي مناقشة كل الأفكار والقصص التي يأتي بها المشاركون، ينبغي عدم الإشارة إلى اهدف الفعاليـة مع التركيـز على المصطلحـات والحقوق التي تُعنـى بها الفعاليـة دون الانزلاق إلى مواضيع خارج الفكرة والفعالية.
7. لخّصوا الفعالية مع إتاحة الوقت للتغذية المرتدة من المشاركين.

مشاهدة الفيلم.

هناك طرق عديدة لمشاهدة الفيلم ومناقشته:
الخيار الأول: مشاهدة كاملة للفيلم وإجراء النقاش في أعقابها
سيرورة الفعالية:

- يوزع المعلم/المرشد «ورقة مشاهدة» مرفقة، ويطلب تعبئتها خلال المشاهدة.
- يعرض المعلم/المرشد الفيلم

بعد بثّ الفيلم هناك إمكانيتان للنقاش:

فتح نقاش في هيئة الصف

- يعرض المعلّم/المرشد أوراق المشاهدة التي عبأها الطلاب.
- يسـجّل المعلّم/المرشـد مصطلحات، أفكارا/ قيما ومشـاعر طرحها الطلاب عـلى اللوح ليبدأ النقاش بعد ذلك.

أسئلة توجيهية للنقاش:

- ما هي الفكرة الأساسية في الفيلم؟
- اشرح ما الذي شـعرته بعد مشـاهدة الفيلم؟ هل أثار الفيلم عندك مشاعر وأفكارا معينة؟ إذا كان الجواب نعم، فما هي؟
- هل يذكّرك الفيلم بشيء ما؟ إذا كان نعم، فما هو؟
- هل تماثلت مع شخصية و/أو شخصيات ظهرت في الفيلم؟
- هل سمعت و/أو انكشفت لقصة مشابهة لقصة سميح سلامة؟
- هل جدد لك الفيلم و/أو غير معطيات لديك، و/أو مفاهيم؟
- ما هو الادعاء الذي تستعمله السلطات لتبرير المصادرة؟
- ما التسويغ الذي يبرر هدم البيوت؟
- عن أي حقوق يتحدث الفيلم؟

- ما هي الحقوق، القيم، الأفكار والمصالح التي تتعارض في الأحداث مثل تلك التي في الفيلم؟
- ما هي، حسب رأيك، الضائقة البارزة في الفيلم؟ ما رأيك في ادعاءات الدولة وادعاءات المواطنين العرب؟
- كيف يُمكن الدفاع عن الحقوق المنتهكة؟ ما هي الأدوات لذلك؟
- ما الذي تقترحونه لحلّ المشكلة التي يستعرضها الفيلم؟

ورقة مشاهدة

ما هي فكرة الفيلم الأساسية؟

.....
.....
.....

أين تتم أحداث الفيلم؟

.....
.....
.....

أي الحقوق يُسلط الفيلم عليها الضوء؟

.....
.....
.....

أي مقاطع من الفيلم أثارتك؟

.....
.....
.....

ما هي افكرة التي يتحدث عنها بروفيسور أورن يفتحئيل؟

.....
.....
.....

أكتب تعبيرا/مقولة/فكرة تتذكرها من الفيلم؟

.....
.....
.....

هل حضرك سؤال خاص بعد مشاهدة الفيلم؟

.....
.....
.....

اقتراح لفعالية أخرى:

يستطيع المعلم أن يطلب من الطلاب أن يجمعوا عناوين من صحف ومقالات تتصل بالموضوع الذي تم اختياره ذاك الأسـبوع لغرض مناقشته. يُمكن مناقشة مقاطع الصحف من عناوين ومقالات في طرق مختلفة، مثلا: اختيار عنوان و/أو مقال تم إحضارهما وفتح نقاش، و/أو توزيع الصف على مجموعات صغيرة على أن تناقش كل مجموعة مقالا عينيا يتم اختياره من الطلاب و/أو المعلم، و/أو كل مجموعة تختار مقالا من المقالات التي تم جمعها. بعد النقاش في المجموعات الصغيرة تعرض كل مجموعة النقاط المهمة التي ناقشتها ويقوم المعلم بتوجيه النقاش حول الموضوع.

نـوصي، أيضا، بأن توزع على الطلاب أو أن يقرأ المعلـم معهم التقرير التالي في موضوع: "مصيدة البناء لدى موسى دقة" ـ نوعة كوشرك، "هآرتس" 9/21/9002 . بعد قراءة التقرير يُمكن تُسأل أسئلة مشابهة لتلك التي بعد مشاهدة الفيلم.

يُمكن أيضا قراءة المقال "اليوم الذي يمارس فيه العرب الشغب" من حجاي إلعاد (ملحق 2) الذي يربط بين التمييز في إحقاق حقوق السكن وبين حرية الاحتجاج والتعبير من خلال مناقشة أحداث يـوم الأرض. السـؤال المركزي في هذا النقاش هو ـ ما العلاقـة بين التمييز ضد مجموعة أقلية وبين الاحتجاج.

ملحق 1

الحق في سكن مناسب في قانون حقوق الإنسان الدولي

الحق في سكن مناسب (adequate housing): هو أحد الحقوق المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.[20] فقد تمت الإشارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حق كل إنسان في شروط سكن لائقة بما في ذلك السكن المناسب.[21] دولة إسرائيل، كسائر دول العالم، قبلت على نفسها تعهدا باحترام هذا الحق المحمي في المواثيق الدولية وخصوصا في نص المعاهدة الدولية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيما أن إسرائيل طرفا فيها.[22] الحق في السكن المناسب يحفظ لكل إنسان:

سكنا متاحا (affordable housing): السكن، مثل الصحة أو التعليم، ليس "منتج" ـ يُقتنى في حال توفّر المال وينقص في حال لم يتوفر ـ وإنما حق أساسي لكل إنسان، غنيا كان أم فقيرا. على الدولة واجب أن تضمن بوسائل مختلفة أن يكون لكل إنسان منالية لسكن متاح. والسكن المتاح هو سكن يُمكن للإنسان أن يدفع كلفته دون أن يمسّ احتياجات ضرورية أخرى من احتياجاته واحتياجات أسرته.[23]

المساواة في السكن والمنالية لمجموعات مع احتياجات خاصة (accessible housing): لكل إنسان الحق في منالية متساوية للسكن والحق في ألا يكون عرضة للتمييز بسبب من انتمائه لمجموعة أو احتياجاته الخاصة.[24]

شروط الخصوصية ومجال مناسب للمعيشة (habitable housing): لكل إنسان الحق في مأوى يسمح له بتحقيق حياة عائلته في خصوصية وأن تتوفر فيه شروط عيش مناسبة بما في ذلك الحماية من البرد والحرّ والمطر والريح أو أي تهديد آخر على صحته وسلامة المبنى والارتباط

20 أنظروا مثلا صفحة المعلومات رقم 21 لمفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بخصوص حقوق السكن المناسب،
.http://www.unhchr.ch/html/menu6/2/fs21.htm

21 بند 25(1) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948

22 بند 11(1) لمعاهدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.

23 ملاحظة عامة رقم 4 للمعاهدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (1991).

24 المعاهدة الدولية بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، بند 2(2) و3ـ، بند 2(1) للمعاهدة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، 1966، بند 5 للمعاهدة الدولية بخصوص القضاء على كل أشكال التمييز العنصري، 1965، بند 14 لمعاهدة القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، بند 27 للمعاهدة الدولية بخصوص حقوق الطفل. وقد وقعت إسرائيل وأقرت هذه المعاهدات. أنظروا أيضا ملاحظة رقم 4 في المعاهدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1991).

بشبكات الكهرباء والماء الصالحة للشرب والتهوئة والإنارة والشروط التي تسمح بالحفاظ على النظافة وصحة الساكنين.[25]

الحماية القانونية من الإخلاء التعسفي (legal security of tenure)**:** يحق لكل إنسان ألا يجوز بإخلائه من بيته بشكل تعسفي وألا يتم الإخلاء إلا بعد إجراء قضائي سويّ. إخلاء شخص من بيته أو هدم البيت لغرض العقوبة أمران ممنوعان.[26]

منالية الخدمات (availability of services, materials and infrastructure): لكل إنسان الحق في سكن مناسب في بيئة تتوفر فيها منالية للعمل ولخدمات الصحة والمدارس وبنية تحتية وخدمات اجتماعية أخرى غير ملوثة.[27]

الاختيار الحرّ لمكان السكنى (location)**:** لكل إنسان الحق في الاختيار الحرّ لمكان السكنى وبيئة سكنية تتوفر فيها مصادر الرزق والتعليم وخدمات تناسب احتياجاته.[28]

الملاءمة مع ثقافته (culturally adequate housing)**:** لكل إنسان الحق في سكن يُتيح له ممارسة ثقافته والتعبير عنها.[29]

الحق في السكن المناسب يندرج ضمن عائلة الحقوق الاجتماعية. ويندرج ضمن هذه العائلة الحق في التعليم وشروط العمل المناسبة والحق في الضمان الاجتماعي وما إلى ذلك. الحقوق الاجتماعية لا تقل في مكانتها عن الحقوق المدنية كالحق في التظاهر والحق في الحركة.[30] وعلى غرار الحقوق المدنية فإن الحقوق الاجتماعية ليست مطلقة ويُمكن تقييدها بشرط أن يتم ذلك لغرض جدير وبشكل معقول. ومع هذا فإن للحقوق الاجتماعية ثلاث مميزات:

النسبية ـ ينبغي إحقاق الحقوق بشكل نسبي مع موارد الدولة، هكذا مثلا، على الدولة الغنية نسبيا، أن تضمن مستوى عال أكثر من الحماية لحقوق السكن قياسا بدولة فقيرة.

التطبيق التدريجي ـ في حال استدعى إحقاق الحق تخصيص ميزانيات كثيرة على الدولة المعنية أن تتقدم بالتدريج في تطبيق هذا الحق دون أن يكون هناك واجب عام للإحقاق الفوري. لكن في حال كان الأمر بشأن واجبات لا ينطوي الوفاء بها على تخصيص موارد مثل التدخل لضبط سوق السكن أو منع التمييز في فإن المر يوجب حماية فورية.

عدم التدخل في اختيار الوسائل ـ يحق للدولة اختيار السياسة التي ستحقق من خلالها الحق الاجتماعي وبضمن ذلك توجهها الاقتصادي. وهكذا فإن الدولة تستطيع أن تحفظ الحق في السكن من خلال التزويد المباشر بالمساكن (مساكن عامة) أو بسبسدة السكن في السوق الخاصة أو بتوفير

25 الملاحظة رقم 4 في المعاهدة الدولية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1991).

26 ملاحظة عامة رقم 7 للمعاهدة بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية، ملاحظة عامة رقم 4 للمعاهدة بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية (1991).

27 ملاحظة عامة رقم 4 للمعاهدة بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية (1991).

28 البند 12(!) للمعاهدة الدولية بخصوص الحقوق المدنية والسياسية، 1966. وقعت إسرائيل على هذه المعاهدة وأقرّتها، ملاحظة عامة رقم 4 للمعاهدة بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية (1991).

29 ملاحظة عامة رقم 4 للمعاهدة بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية (1991).

30 يورام رابين ويوفال شاني، الحقوق الاجتماعية ـ فكرة حان وقتها، في : يورام رابين ويوفال شاني (محرران)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، إصدار راموت، 2004، صفحة 11.

مخصصات بتنظيم سوق السكن أو بتشجيع بناء شقق رخيصة أو بطريقة أخرى.[31]
الحق في سكن مناسب كما فسر في القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يُشكّل بالنسبة لإسرائيل توصية لاعتماد موديل لقانون مستحبّ بل يؤثّر في تفسير القانون الإسرائيلي.[32]

31 بند 2(1) للمعاهدة بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية (1966). الملاحظتان العامتان رقم 3و-4 للمعاهدة بخصوص الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الثقافية. يوفال شاني، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقافية في القانون الدولي، من: يورام رابين ويوفال شاني (محرران)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، إصدار راموت، 2004، صفحة 11.

32 דנ"פ 7048/97 פלונים נ' שר הביטחון, פ"ד נד(1) 721, 742-743 (2000); בג"ץ 2599/00 יתד – עמותת הורים לילדי תסמונת דאון נ' שר החינוך, פ"ד נו(5) 834, 846 (2002); וכן **זכויות כלכליות, חברתיות ותרבותיות במשפט הבינלאומי**, הערה 15 לעיל, עמ' 300.

ملحق 2

«اليوم الذي يثير فيه العرب الشغب»

حجاي إلعاد، مدير عام جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.

هذا العام، أيضا، وكما في كل عام تقريبا، تطالعنا عناوين الصحف: يوم الأرض يحل اليوم. الشرطة في استنفار حيال الشغب المحتمل. يُخيّل أن المدمنين على الاستماع لنشرات الأخبار مقتنعون بأن يوم الأرض لا يعدو كونه اليوم الذي يثير فيه العرب الشغب. وحقيقة أن غالبية أيام الأرض تمر بهدوء يتم تجاهلها. والخطر من ذلك ـ أن لا أحد يتحدث عن السبب من وراء مظاهرات يوم الأرض.
لأجل الذين نسوا والذين لم يعرفوا، إليهم هذا التذكير البسيط: في آذار، الثلاثين من آذار 1976، خرج مواطنون عرب للتظاهر احتجاجا على مصادرة جارفة للأراضي في منطقة الجليل. وكانت هذه سنوات الذروة في تهويد الجليل الذي تعاونت في إطاره مديرية أراضي إسرائيل والوكالة اليهودية والكيرين كييمت لغرض مصادرة الأراضي التي كانت في ملكية عربية من أجل بناء مدن وتجمعات يهودية. احتدت المظاهرة وردّت قوات ألأمن بعنف. قُتل ستة متظاهرين. منذ ذلك الحين يحيي نشطاء الجمهور العربي مع نشطاء حقوق الإنسان هذا اليوم.
من بين جملة الوسائل الخلاقة التي تعتمدها حكومة إسرائيل لغرض التمييز ضد مواطنيها العرب، فإن التمييز في سياسات الأرض والتخطيط في إسرائيل ربما كان الغبن الأقسى الذي يتجاوز بكثير حدود الحديث عن عقارات.
أظهرت إسرائيل نجاعة مثيرة للإعجاب في سلب مواطنيها العرب أراضيهم: فقد صادرت منذ قيام الدولة إلى اليوم نحو مليون دونم كانت في ملكية عربية. بالمقابل، أقيمت مئات التجمعات اليهودية، الكثير منها على الأراضي التي صودرت. هذا في حين أنه بم تتم إقامة أي تجمع عربي عدا عدد من التجمعات لغرض «تركيز» البدو في النقب والجليل.
نتيجة لذلك، ومنذ قيام الدولة، فإن مساحة الأرض التي يملكها السكان العرب في إسرائيل قد تقلصت بالنصف على الرغم من كون عددهم تضاعف ثماني مرات. كل مسطحات نفوذ السلطات المحلية العربية التي يعيش عليها نحو 16% من مواطني الدولة لا تزيد عن 2.5% من مساحة الدولة.
لم ينحصر التمييز فقط في الملكية على الأرض: كذلك البيروقراطية تجنّدت للقيام بما تجيد القيام به وهو المماطلة لغرض تأخير وتأجيل خرائط هيكلية للتجمعات والأحياء العربية.
تبين من بحث أجراه قبل سنوات بروفيسور أورن يفتحئيل أن إجراءات التصديق على خارطة

هيكلية لبلدة عربية تستغرق ثلاثة أضعاف الوقت الذي تستغرقه إجراءات مماثلة لبلدة يهودية. حاليا، تعدم عشرات البلدات العربية في إسرائيل خرائط هيكلية أو أن هذه الخرائط لا تتناسب مع احتياجاتها الراهنة. نشأت، نتيجة لذلك، ضائقة سكنية لا تُطاق أفضت إلى بناء غير مرخّص. ولم نذكر إلى الآن عشرات القرى البدوية القديمة التي لم تحظ مطلقا باعتراف رغم أن قسما منها قائم قبل قيام الدولة.

ضائقة السكن إضافة إلى غياب خرائط هيكلية ومصادرة الأرض تترك إسقاطاتها على كل مجالات الحياة تقريبا. فغياب الخرائط الهيكلية معناه انعدام الإمكانية لبناء عيادات أو مؤسسات تعليم في البلدة. والبناء بغير ترخيص معناه غرامات باهظة، وخطر دائم أن يُهدم البيت، وربط غير مهني وخطر بشبكات الكهرباء والمياه والمجاري، وبنية تحتية قاصرة في محيط البيت على نحو يهدد السكان وبالأساس الأولاد والمسنين.

العيش في حي أو في بلدة غير معترف بها معناه أنه في حال الرغبة في مغادرة البلدة فإنه لن نجد أي حافلة تمر بقرب القرية. والذي يعتقد أن البناء غير المرخص يتم بوعي فإنه لا يفقه ما يقول!

يوم الأرض 2009 يأتي في ظل مدّ عنصري تجاه العرب. الشريكة الأساس في الحكومة هي حزب وصلت الكنيست على موجة الكراهية للعرب. بالمقابل، طرأت زيادة هائلة في عدد الاعتداءات على العرب على أساس عنصري، وكما هي العادة في زمن الأزمة الاقتصادية فإنه بالإمكان، أيضا، فصل عمال عرب واستبدالهم بعمال يهود.

الأسهل بالنسبة لنا التعامل مع يوم الأرض على أنه شأن «عربي». الأراضي «خاصتهم»، البناء «خاصتهم»، التمييز «خاصتهم». إنما المسؤولية عن التمييز فهي علينا جميعا. الثمن يدفعه ليس فقط أولئك الذين يعانون التمييز والعنصرية والاغتراب، بل تدفعه أيضا ديمقراطيتنا.

ملحق 3

«ابن بيتك؟ ليس إذا كنت عربيا»

المحامية طالي نير ـ رئيسة قسم الحقوق الاجتماعية في جمعية حقوق المواطن.

32 عاما اشتغل سميح سلامة من مجد الكروم في أعمال جسمانية صعبة كعامل كسارات حتى استطاع أن يوفّر مالا يكفي لبناء بيت لثلاثة من أبنائه. أراد بناء البيت على أرضه الخاصة في الحي الجنوبي للقرية. قدم طلبا لسلطات التنظيم دفع الرسوم كما هو مطلوب وبدأ بالبناء. عندما انتهى من البناء بعد ستة أشهر أعلموه أن لم يحصل على ترخيص. داهمت الجرافات الأرض وهدمت البيت. اضطُر سميح إلى دفع تكاليف الهدم وغرامة بقيمة ستين ألف شيكل.

ضائقة سكن حادة هي التي اضطرت سميح إلى استثمار كل توفيراته في بناء البيت: هو وعائلته الموسّعة بمن فيها أبناؤه الثلاثة مع عائلاتهم، وابنان آخران، مضطرون منذ سنوات إلى الاكتظاظ سوية في بيت صغير الحجم في مركز القرية. «خلال 24 ساعة قضوا على كل ما وفّرته طيلة حياتي» قال سميح.

قصة سميح ليست فريدة من نوعها في المجتمع العربي في إسرائيل. فمنذ إقامة الدولة زاد السكان العرب سبعة أضعاف بينما نصف مساحات الأرض التي كانت ضمن ملكيتهم صودرت بأيدي الدولة ولم يتم إقامة أي بلدة عربية جديدة. (سوى بلدات بدوية أقيمت على أراضي البدو). الاكتظاظ في القرى العربية زاد 11 ضعفا. في الفترة ذاتها أقيمت نحو 600 بلدة يهودية جديدة.

في وقت يشكل فيه العرب في إسرائيل نحو 20% من السكان فإن مساحة مسطحات نفوذ مجمل السلطات المحلية العربية لا تزيد عن 2.5% فقط من مساحة إسرائيل. بسبب حواجز اجتماعية وسواها فإن العرب ممنوعون من امتلاك أو ضمان أكثر من 80% من أراضي الدولة.

إن مجال الأرض والتنظيم هو أحد المجالات التي يعاني فيها العرب من الاضطهاد والتمييز الحادين جدا، والنتائج في الحقل قاسية. على الرغم من إن هذا الموضوع هو المسبب الأكبر للاحباط في أوساط العرب في إسرائيل وعلى الرغم من أن مظاهره بارزة ومعروفة إلا أن كثيرين منّا لا يعرفون ذلك.

الإحباط حيال هذا الوضع يتمّ التعبير عنه كل عام في يوم ألأرض الذي يصادف اليوم. وقد ولد هذا اليوم في العام 1976 عندما خططت حكومة إسرائيل لمصادرة 20 ألف دونم في الجليل في إطار «تهويد الجليل». القيادات العربية أعلنت إضرابا شاملا ودعت إلى مظاهرات في الثلاثين من آذار. سلطات الدولة في حينه برئاسة رابين وبيرس الذلذين كانا في رئاسة للحكومة ووزارة الأمن هددا باتخاذ إجراءات قاسية بحق المتظاهرين.

عشية المظاهرات دخلت قوات الجيش وحرس الحدود إلى القرى العربية وقاوما بسلسلة اعتقالات. في اليوم التالي تدهورت المظاهرات إلى مواجهات مع قوات الأمن قتل فيها ستة مواطنين عرب. منذ ذلك الحين تقرر أن تكون الذكرى السنوية للمظاهرات يوما للاحتجاج على استمرار التمييز الفاضح في مجال الأراضي تجاه العرب في إسرائيل.

تقرير لجنة أور الذي نُشر في آب 2003، تطرّق إلى الضائقة في مجال الأرض والسكن لدى العرب في إسرائيل. فصل التقرير الإجراءات التي قامت بها الدولة على مدى سنين بحيث تمكنت من خلالها من السيطرة على مساحات واسعة من أراضي العرب لصالح إقامة مئات المستوطنات اليهودية. هذا في حين أنه القرى العربية القائمة لم يتم إعداد خرائط هيكلية كافية بل تم إحاطة هذه القرى بحلقات وقائية مؤلفة من الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والشوارع السريعة والمجالس الإقليمية.

قررت لجنة أور أن التمييز والإهمال أفضيا إلى زيادة ملحوظة في الاكتظاظ في القرى العربية وإلى مسّ حاد بالأزواج الشابة التي تبحث عن مسكن. وقد أوصت اللجنة بتغيير جدي في سياسة الحكومة وأشارت إلى الأصداء المتراكمة والشحنة الانفعالية التي ينطوي عليها هذا الموضوع.

إلا أن السنوات تمرّ واقتراحات الحلول تظلّ على الرفوف. كل ما نعرفه أنه في كل عام يصادف يوم الأرض وأن «الشرطة تستنفر بقوات معززة». في الذكرى الستين لقيام إسرائيل حان الوقت لتمكين العرب في الدولة من بناء بيوتهم بكرامة وأن تضمن حقوق ملكيتهم على الأرض في دولة هي دولتهم.

ملحق 4

سياسة هدم البيوت في القرى العربية والمدن المختلطة

ورقة موقف/المحامي عوني بنّا

لحضرة 4 كانون الثاني 2010
النائب دافيد أزولاي
رئيس لجنة الداخلية وحماية البيئة ـ الكنيست
تحية وبعد،

الموضوع: سياسة هدم البيوت في القرى العربية والمدن المختلطة ـ مذكرة موقف

في ضوء التصعيد في سياسة هدم البيوت في القرى العربية والأحياء العربية في المدن المختلطة، نطرح فيما يلي موقف جمعية حقوق المواطن بخصوص المس الذي تنطوي عليه هذه السياسة بحقوق أساسية محمية للمواطنين العرب، بخصوص غياب العدل، الغاية والفائدة من هذه السياسة في واقع لا تقوم فيه الدولة وسلطات التنظيم بواجباتهما تجاه المواطنين العرب، ولا توفّر حلولا سكنية مناسبة وبنية تخطيطية تسمح بالبناء القانوني، وبخصوص سياسة مناسبة لمواجهة قضية البناء غير المرخص في التجمعات العربية.

البناء بغير ترخيص جراء عدم توفر الحلول

البناء غير المرخص في المجتمع العربي لا يتم في فراغ ولا بخيار إرادي أو رغبة في خرق قوانين الدولة أو الاستخفاف بها. البناء غير المرخص على الغالب هو بناء ناتج عن غياب الحلول وهي تسعى لتوفير مأوى للجيل الشاب وعائلات عربية تركتها الدولة وسلطات التنظيم وتركت بلداتها لسنوات طويلة بدون حلول لضائقة السكن. وهي محصّلة التقصير التنظيمي للسلطات والذي ينبع من غياب التخطيط أو من تخطيط قاصر لا يلبي احتياجات السكن الأساسية للمواطنين العرب.

حقيقة هي أنه في غالبية البلدات العربية لا توجد اليوم خرائط هيكلية محتلنة. في قسم من البلدات لا توجد أبدا خرائط تسمح بالبناء لأغراض السكن. عملية إعداد الخرائط في البلدات العربية تستغرق سنوات طويلة وأحيانا عشرات السنين بحيث يُطلب في هذه الأثناء إلى السكان العرب المحتاجين بشدة إلى حلول سكنية أن يقبلوا حكم القدر وأن يقوموا بالمستحيل: تجميد حياتهم إلى أجل غير مسمى. بكلمات أخرى، تضع الدولة وسلطات التخطيط المواطن العربي أمام خيار غير منصف بين البناء غير المرخص وبين بقائه مع أبناء عائلته بدون مأوى وتعاقبه لأنه فعل ما هو مفهوم ضمنا واللازم بحكم الظروف ـ اختيار الإمكانية الأولى.

من المهم أن نذكر أن المواطنين العرب الذين اضطروا إلى اعتماد هذا الخيار الصعب ليسوا مخالفين

لقانون البناء أو يلهثون وراء المال ويسعون إلى توفير التكاليف وتقصير الإجراءات. بل هم يكافحون من أجل وجودهم وكل همهم توفير مأوى صغير ومتواضع. والحديث ليس عن قصور تطرف النظر. في أحيانا كثيرة يكون الأمر بشأن براكيات أو جدران أو بيوت صغيرة ـ المبنى في حده الأدنى الذي يمكن أن يوفر السلامة والأمن الشخصي والجسدي. لو كان الأمر ممكنا، ولو أنه توفرت لهم الإمكانية القانونية يُمكننا أن نفترض أنهم ما كانوا ليبنوا بدون ترخيص وهي عملية مكلفة ماليا أكثر بكثير مما لو أنهم بنوا بترخيص ووفقا لخارطة هيكلية مصدّق عليها.

تمييز تاريخي وغياب الحلول السكنية

هناك رابط وثيق بين التمييز التاريخي تجاه الأقلية العربية في مجال الأراضي والسكن وبين تطور البناء غير المرخص في البلدات العربية. مصادرة الأراضي من الملكية العربية وتقليص مساحات نفوذ السلطات المحلية العربية إضافة إلى القيود المختلفة على استخدام الأراضي المفروضة على ما تبقى من أراض في ملكيوة عربية و/أو الموجودة ضمن مسطح نفوذ البلدات العربية خلقت مجتمعة ضائقة سكنية حادة لدى الجمهور العربي. غياب تخطيطات حكومية يُمكن أن توفّر حلول حد أدنى جزئية لاحتياجات السكن لدى السكان العرب، وهي احتياجات تنمو بوتيرة متسارعة، كأن تقيم أحياء و/أو بلدات عربية جديدة، سكنا شعبيا مناسبا وغيرها من مشاريع يستفيد منها الجمهور اليهودي، زادت كثيرا من الضائقة وقلصت بمدى كبير إمكانيات السكن المتاحة أمام المواطنين العرب.

النقص في احتياطي الأرض لدى الجمهور العربي والاكتظاظ السكاني في البلدات العربية تجسد كلها حدّة الضائقة. يُشار في هذا السياق إلى أن مسطحات نفوذ مجمل السلطات المحلية العربية حاليا يصل إلى 2.5% من مساحة الدولة، وأنه بالرغم من الوتيرة العالية لنمو السكان العرب، التي زادت بنسبة سبعة أضعاف منذ العام 1948، فإنه منذ قيام الدولة تقلص احتياطي الأرض في هذه البلدات بالنصف. لم تقيم الدولة أي بلدة عربية جديدة (سوى قرى في النقب أقيمت لتركيز البدو فيها وإخلاء مناطق)، مقابل مئات البلدات اليهودية الجديدة التي أقيمت. كذلك، تواصل دولة إسرائيل رفضها الاعتراف ببلدات بدوية في النقب والجليل كانت غالبيتها أقيمت قبل العام 1948 ويعيش فيها أكثر من 80 ألف مواطن عربي. سياسة التخطيط في دولة إسرائيل تتجاهل تماما وجود هذه التجمعات وحقوق سكانها في الأرض. لا حاجة للإسهاب في شرح معاناة سكان هذه التجمعات الذين يعيشون في ظروف صعبة لا تطاق حيث تُمنع عنهم خدمات حكومية أساسية مثل الكهرباء والماء.

وكأن كل هذا لا يكفي. ففي وقت تصعد فيه دولة إسرائيل من سياسة هدم البيوت في القرى العربية فإنها تدفع و/أو تتعاون مع مشاريع ومبادرات تشريعية تمييزية تمسّ بالحقوق الدستورية للمواطنين العرب في مسكن وتحدّ أكثر من إمكانيات السكن المتاحة لهم. إذ أننا نشهد في الآونة الأخيرة، مثلا، محاولات متكررة لتشديد شروط القبول للتجمعات الأهلية، ومنها اشتراط السكن في هذه التجمعات باعتماد وقبول قيم صهيونية لغرض إقصاء المواطنين العرب عن هذه التجمعات.

ولا يزال على طاولة الكنيست اقتراح لتعديل قانون إدارة أراضي إسرائيل (المسمى اليوم بقانون سلطة أراضي إسرائيل، 1960)، على نحو يُجيز لدولة إسرائيل أن تتعامل بتمييز على أساس قومي في توزيع موارد الأرض التي في حوزتها. وفي هذه الأيام بُحث في الكنيست اقتراح قانون يسعى إلى منح الجمعيات التعاونية، وهي أجسام خاصة، صلاحية قانونية لاعتماد إجراءات انتقائية، من دوافع مختلفة، حيال الذين يطلبون السكن في تجمعات أهلية أقيمت على أراضي الدولة. يُضاف إلى كل هذا التعديل على قانون إدارة أراضي إسرائيل الذي أعطى تصديقا وشرعية قانونية لوجود لجان قبول في التجمعات الأهلية التي استعملت ولا تزال تستعمل كآلية لقطع طريق المواطنين العرب إلى السكن في هذه التجمعات.

التمييز ضد المواطنين العرب في مجال التخطيط والأراضي والسكن وثّقت ونشرت في إصدارات وأبحاث كثيرة بما فيها نشر رسمي لدولة إسرائيل. فقد حظيت باهتمام واضح ومشار إليه في تقرير لجنة أور. فقد توقفت الجنة عند خطورة ضائقة الأراضي والسكن لدى السكان العرب وعند السياسة المنهجية التي اتخذت بهدف تقييد الحيّز التخطيطي للبلدات العربية.

و**نؤكّد** أن لجنة أور توقفت عند العلاقة **المباشرة** بين ظاهرة البناء غير المرخص في المجتمع العربي وبين غياب خرائط هيكلية وإجراءات تخطيط مناسبة تستجيب لاحتياجات السكان. بل وقفت اللجنة عند التأخير المتواصل وغير المعقول في إعداد و/أو استكمال إجراءات التخطيط للسكان العرب:

> «عقبة أساسية في وجه البناء لأغراض السكن داخل مسطحات البلدات العربية هو غياب خرائط هيكلية... إعداد وتعديل هذه الخرائط يحتاج عادة إلى وقت، لكن في الوسط العربي كانت هناك تأخيرات غير معقولة... القرارات بشأن تطور القرى العربية لم تُبد حساسية كافية لاحتياجات السكان العرب. حتى عندما تم تعجيل إعداد الخرائط في سنوات التسعين، كان لا يزال نصف البلدات العربية في نهاية القرن بدون خرائط شاملة مصدقة تسمح بتوسيع المساحة المبنية فيها، لكثير منها لم تكن هناك خريطة هيكلية مصدقة. نتيجة لذلك، لم يكن بإمكان بناء بيوت على الأراضي الخاصة بشكل قانوني في أجزاء كبيرة من مناطق النفوذ. تطورت ظاهرة واسعة من البناء بغير ترخيص كان قسم منها نابعا من عدم القدرة على استصدار ترخيص. كان ذلك بناء غير منظم وعلى الغالب بيوت خاصة. تم استصدار أوامر هدم لبيوت عربية في الجليل والنقب والمثلث وفي المدن المختلطة. (تقرير لجنة أور، الجزء أ، ص 34–44).

الحاجة إلى خطط بناء مستعجلة للمناطق التي لا يُمكن الحصول فيها على تراخيص بناء لم يغب عن أعين لجنة أور. فقد أكدت اللجنة أنه ينبغي عدم التمييز ضد المجتمع العربي في تخصيص الأراضي ووضع ترتيبات تخطيطية، وأشارت أن قرارات معينة هدفها الهدم فقط غير معقولة وتعدم كل حساسية وإدراك:

> « للوسط العربي احتياجات شرعية، تنبع من الزيادة الطبيعية. واجب على الدولة أن

تخصص له أراض على أساس معايير ومبادئ متساوية كما لمجموعات أخرى. من ناحية مبدئية، ليس هناك مكان للتمييز ضد الوسط العربي للسلب أو للإيجاب قياسا للقائم بالنسبة للمجموعات الأخرى. هناك حاجة لوضع ترتيبات تخطيطية مناسبة لمنع البناء غير المرخص في الجزء الذي ينبع من غياب خرائط نافذة تتيح الحصول على ترخيص. إذن، من المفروض في هذا السياق، أن المماطلة والتراخي اللذين يميزان الإجراءات لإيجاد حل لهذه المشكلة أن يخليا المكان لعمل نشط متعدد الأطراف يُعطي حلولا حقيقيا لمسألة هدم البيوت والمصادرات. غير مرة تتخذ قرارات في هذا الصدد مشكوك في معقوليتها وتعكس انعدام الحساسية وأحيانا، أيضا، انعدام الحكمة. (هناك، ص 767–867).

هدم البيوت ـ سياسة بدون غاية وفائدة

الوضع الذي أتينا على ذكره آنفا يخلق مصيدة بالنسبة للكثير من المواطنين العرب المحتاجين بشدة إلى مأوى والذين إمكانيات السكن المتوفرة لهم في قراهم أو خارجها بما في ذلك في البلدات اليهودية المجاورة محدودة جدا. هذا فيما الدولة تراوح مكانها ولا تقوم بواجب أن توفر لهم حلولا سكنية مناسبة وقانونية. العكس هو الحاصل، فالدولة تعتمد ضدهم سياسة تمييز في قضايا الأرض والتخطيط لا تتيح لهم على مدى سنين طويلة البناء بموجب القانون. على الرغم من ذلك فإن هؤلاء السكان يعيشون حياتهم ـ فهم يكبرون، يحبون ويتزوجون ويُنجبون الأولاد. وهم مطالبون بمواجهة التغيرات وحدهم، الزيادة الطبيعية وتوسيع العائلة وهو ما يزيد من احتياجاتهم في مجال السكن. في وضع كهذا ومع غياب إمكانية البناء بموجب القانون يضطرون للبناء بدون ترخيص سعيا لإحقاق حقهم الأساسي في مأوى.

في وضع كهذا، فإن سياسة هدم البيوت عديمة الجدوى والفائدة. في مثل هذه الحالة فإن هدم المساكن لن يمنع تكرار المخالفة لأنه في وضع تغيب فيه الحلول والبدائل السكنية ينبغي ألا نتوقع من المواطنين العرب وأبناء عائلاتهم أن يناموا في الشارع. عاجلا أم آجلا سيضطرون إلى أن يوفروا لأنفسهم مأوى بديلا. من هنا فإن سياسة هدم البيوت لا يُمكن أن تحقق أي رادع. ونؤكد في هذا السياق أن صلاحيات التطبيق وفرض العقوبة في قوانين البناء والتنظيم مخصصة لمنح نفاذ ومعنى للخارطة الهيكلية وخطط التخطيط التي يتم وضعها وفق صلاحيات التخطيط التي ينصّ عليها القانون. صلاحيات فرض العقوبة وصلاحيات التخطيط هما وِحدة واحدة وتكمّل بعضها. وحيث لم يتم وضع أطر وخرائط بموجب صلاحيات التخطيط سقطت القاعدة التخطيطية والقانونية بل الأخلاقية لاستعمال صلاحيات التطبيق وفرض العقوبة. استعمال صلاحيات تطبيق القانون في هذا السياق لا يخدم أي هدف تخطيطي إذ أنه يأتي للحفاظ على إطار تخطيطي غير موجود! من هنا، فإنه على الرغم من ادعاء الدولة وسلطات التنظيم كأن غاية الهدم هي تطبيق سلطة القانون هو ادعاء فارغ المضمون طالما أن الدولة وسلطات التنظيم نفسها لا تقوم بواجبها الدستوري وفق قوانين التخطيط في توفير إطار تخطيطي للبناء وبذلك فإنها تتقدم بنفسها بشكل مباشر أو غير مباشر نحو وضع تنتهك فيه هي نفسها سلطة القانون.

السياسة المناسبة

سياسة هدم البيوت التي لا تراعي القصورات التخطيطية للدولة التي أدت على الغالب بالمواطنين لمخالفة القانون، لا تتماشى مع أحد مبادئ العدل الأساسي وهو ما يناقض بالمطلق قانون أساس كرامة الإنسان وحريته. وهو ينصّ على الحق في مأوى كحق دستوري. بل أن هذه السياسة مناقضة لواجب الدولة وسلطات التنظيم التعامل بالعدل وبمعقولية بما يتصل بإعداد خرائط هيكلية. إذ أن واجب الدولة هو أولا وأخيرا إعداد خرائط بناء مناسبة تستجيب لاحتياجات السكن لدى السكان العرب في البلدات العربية والمدن المختلطة. في الموضع الذي فشلت فيه الدولة في القيام بواجبها، يُحظر عليها أن تتخذ إجراءات تطبيق للقانون ضد ضحايا فشلها بدعوى البناء غير المرخص دون مراعاة لشروط التخطيط وظروف قيام البناء.

تؤكّد جمعية حقوق المواطن أنه ينبغي عدم الاستخفاف بسلطة القانون. ولكن قبل أن تعاقب الدولة مواطنيها بدعوى مخالفة قوانين التنظيم عليها أن تحاسب نفسها ـ هل تطبق هي قوانين تريد أن تضمن تطبيق المواطنين العرب لها. قانون البناء والتنظيم هو أولا وأخيرا قانون يقصد به تنظيم وترخيص البناء القانوني في إطار الخارطة الهيكلية وهو ليس قانون عقابي في أساسه. والإجراءات المنصوص عليها في القانون في حال البناء غير المرخص هدفها منع البناء خارج الأطر القانونية للخارطة الهيكلية على أساس الفرضية أن هناك إطار كهذا، هي التي تُتيح منح تراخيص على أساس الخارطة الهيكلية التي تمّ إعدادها من قبل سلطات التنظيم. لكن الدولة لم تقم بواجب توفير إطار كهذا بل إنها في مواقع كثيرة لم تضع أبدا أساسا تنظيميا كما تلزمها قوانين التنظيم.

سياسة مناسبة وعادلة هي الساسة التي تدرس أسباب ظاهرة البناء غير المرخص في المجتمع العربي وتعالجها وتوفر قاعدة تنظيمية مناسبة وحلولا سكنية قانونية كانت، لو وجدت، لما أتاحت تطور ظاهرة البناء غير المرخص في البلدات العربية.

في ضوء كل ما تقدم تدعو جمعية حقوق المواطن الحكومة وسلطات التنظيم أن تكفّ فورا عن سياسة هدم البيوت في البلدات العربي والأحياء العربية في المدن المختلطة.

للاستزادة

- المحامي عوني بنا, «**אפליית הישובים הערביים בתחום הקרקע והתכנון**", مذكرة موقف, **جمعية حقوق المواطن**, 2004, http://www.acri.org.il/Story.aspx?id=899.
- "**הנדל"ניסטית – הפרה של הזכות לדיור על ידי מדינת ישראל**", تقرير **جمعية حقوق المواطن**, 2008, http://www.acri.org.il/pdf/Diur.pdf.
- **פרופ' אורן יפתחאל קרקעות, תכנון ואי-שוויון: חלוקת המרחב בין יהודים וערבים בישראל, מרכז אדוה, נובמבר 2000** http://www.adva.org/UserFiles/File/karkaot%20tihnun%20&%20e-shivion.pdf
- **דו"ח ועדת אור, פרק א', סעיפים 1-67** - http://elyon1.court.gov.il/heb/veadot/or/inside1.htm
- "**נגישות לדיור צריכה להיות עדיפות לאומית**", **Ynet**, كانون الثاني 2006, http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3194324,00.html.
- "**מפת תפרושת הכפרים הערביים הבדואים הבלתי מוכרים בנגב**", **عدالة**, 2006, http://www.adalah.org/newsletter/images/may06/map-he.jpg.
- **נועה קושרק**, "**מלכוד הבנייה של מוסא דכה**", **هآرتس**, كانون الثاني 2009, http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1133796.html.
- "**הכפרים הערביים הבלתי מוכרים בנגב**", أعروضة **المركز العربي للتخطيط البديل**, http://www.ac-ap.org/files/negev08he.swf